رحماء بينهم

جمعية الآل والأصحاب

آل البيت والصحابة محبة وقرابة

مملكة البحرين

الدفاع عن صحيح البخاري

إعداد

قسم الدراسات والبحوث

بجمعية الآل والأصحاب

الدفاع عن
صحيح البخاري

إعداد

قسم الدراسات والبحوث

بجمعية الآل والأصحاب

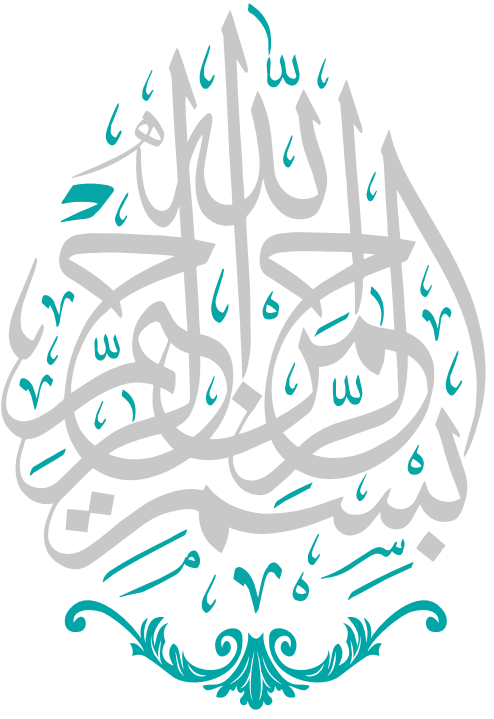

الدفاع عن صحيح البخاري

مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

بين يديك -أخي القارئ- ملخص لا نزعم أننا أتينا فيه بجديد، ولكن فيه خلاصة أهم الشبهات التي أثيرت عبر التاريخ، ولا تزال حول صحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وردود العلماء عليها[1].

نسأل الله عزوجل أن ينفع به في زمن ضعفت فيه الهمم في قراءة المطولات.

جمعية الآل والأصحاب - مملكة البحرين

(١) جُل الردود منقولة وبتصرف يسير. ولم نذكر مصادرها لسهولة الوصول إليها من خلال الشبكة العنكبوتية.

بين يدي الكتاب

.....

ترجمة الإمام البخاري

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، أبو عبد الله البخاري، من مدينة بخارى في إقليم خراسان (أوزبكستان الحالية).

ولد عام ١٩٤ هـ، ومات أبوه وهو صغير، فنشأ في حجر أمه.

شيوخه وتلاميذه:

أكثر من تأثر به البخاري، وتعلم منه هو علي بن المديني.

وروى عنه خلائق وأمم كثيرون.

وقد روى الخطيب البغدادي عن الفربري أنه قال: سمع الصحيح من البخاري معي نحوٌ من سبعين ألفًا لم يبق منهم أحد غيري.

وممن روى عن البخاري مسلم في غير الصحيح، وكان الإمام مسلم بن الحجاج يتلمذًا له، ويعظمه. وروى عنه الترمذي في جامعه، والنسائي في سننه في قول بعضهم.

الجد في تحصيل العلم:

وقد كان البخاري يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه، فيوقد السراج، ويكتب الفائدة تمر بخاطره، ثم يطفئ سراجه، ثم يقوم مرة أخرى، وأخرى حتى كان يتعدد منه ذلك في الليلة قريبًا من عشرين مرة.

ورعه:

قال البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين.

قال محمد بن أبي حاتم الرازي: ركبنا يومًا إلى الرمي، فجعلنا نرمي، وأصاب سهم أبي عبد الله البخاري وتد القنطرة الذي على نهر ورادة، فانشق الوتد، فلما رآه أبو عبد الله نزل عن دابته، فأخرج السهم من الوتد وترك الرمي، وقال لنا: ارجعوا، ورجعنا معه إلى المنزل، فقال لي: يا أبا جعفر! لي إليك حاجة مهمة، قالها -وهو يتنفس الصعداء- وقال لمن معنا: اذهبوا مع أبي جعفر حتى تعينوه على ما سألته، فقلت: أية حاجةٍ هي؟ قال لي: تضمن قضاءها؟ قلت: نعم، على الرأس والعين. قال: ينبغي أن تصير إلى صاحب القنطرة فتقول له: إنا قد أخللنا بالوتد، فنحب أن تأذن لنا في إقامة بدله، أو تأخذ ثمنه، وتجعلنا في حلٍّ مما كان منا. وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر الفربري، فقال لي: أبلغ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنت في حلٍّ مما كان منك، وجميع ملكي لك

الفداء، وإن قلت: (نفسي) أكون قد كذبت، غير أني لم أكن أحب أن تحتشمني في وتدٍ، أو في ملكي. فأبلغته رسالته، فتهلّل وجهه واستنار، وأظهر سرورًا، وقرأ في ذلك اليوم على الغرباء نحوًا من خمسمائة حديث، وتصدق بثلاث مائة درهم.

وكان الحسين بن محمد السمرقندي يقول: كان محمد بن إسماعيل مخصوصًا بثلاث خصالٍ -مع ما كان فيه من الخصال المحمودة-: كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا يشتغل بأمور الناس، كل شغله كان في العلم.

قوة حفظه وذاكرته:

وهب الله الإمام البخاري منذ طفولته قوةً في الذكاء والحفظ من خلال ذاكرة قوية تحدى بها أقوى الاختبارات التي تعرَّض لها في عدة مواقف.

يقول البخاري: أُلهِمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، وكان عمره حينذاك عشر سنين.

ولما بلغ البخاري ست عشرة سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع.

وقال ابن عدي: قال محمد بن إسماعيل: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

طلبه للحديث:

كان الإمام البخاري يقول قبل موته: كتبت عن ألفٍ وثمانين رجلًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: "الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص".

رحلته في طلب العلم:

ونبدأها من مسقط رأسه بخارى، فقد سمع بها من الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة ليسوا من كبار شيوخه.

ثم رحل إلى بلخ، وسمع هناك من مكي بن إبراهيم، وهو من كبار شيوخه.

وسمع بمرو من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل.

وسمع بنيسابور من يحيى بن يحيى وجماعة من العلماء.

وسمع بالرّيّ من إبراهيم بن موسى.

ثم رحل إلى مكة، وسمع هناك من أبي عبد الرحمن المقرئ، وخلّاد بن يحيى، وحسان بن حسان البصري، وأبي الوليد أحمد بن محمد الأزرقي، والحميدي.

وسمع بالمدينة من عبد العزيز الأويسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس.

وأكمل رحلته في العالم الإسلامي آنذاك، فذهب إلى مصر، ثم إلى

الشام، وسمع من أبي اليمان، وآدم بن أبي إياس، وعلي بن عياش، وبشر بن شعيب، وأبي المغيرة عبد القدوس، وأحمد بن خالد الوهبي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبي مسهر، وآخرين.

تفوقه على أقرانه في الحديث:

ظهر نبوغ البخاري مبكرًا، فتفوق على أقرانه، وصاروا يتتلمذون على يديه، ويحتفون به في البلدان.

فقد روي أن أهل المعرفة من البصريين يعدُون خلفه في طلب الحديث، وهو شاب حتى يغلّبوه على نفسه، ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شابًا لم يخرج وجهه.

روي عن يوسف بن موسى المروروذي قال: كنت بالبصرة في جامعها؛ إذ سمعت مناديًا ينادي: يا أهل العلم، قد قدم محمد بن إسماعيل البخاري. فقاموا في طلبه، وكنت معهم، فرأينا رجلًا شابًّا يصلّي خلف الأسطوانة، فلما فرغ من الصلاة أحدقوا به، وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم. فلما كان الغد اجتمع قريبٌ من كذا كذا ألف، فجلس للإملاء، وقال: يا أهل البصرة! أنا شاب، وقد سألتموني أن أحدّثكم، وسأحدّثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون منها.

قال أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث،

فاجتمعوا، وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد هذا، وإسناد هذا لمتن هذا، ودفعوا إلى كل واحدٍ عشرة أحاديث؛ ليلقوها على البخاري في المجلس. فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديثٍ من عشرته، فقال: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، وكذلك حتى فرغ من عشرته؛ فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم، ومن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز، ثم انتدب آخر ففعل كما فعل الأول، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم الثالث، وإلى تمام العشرة، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم؛ فقال: أما حديثك الأول فكذا، والثاني كذا، والثالث كذا.. إلى العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقرّ له الناس بالحفظ، فكان ابن صاعد إذا ذكره يقول: الكبش النطّاح.

روي عن أبي الأزهر قال: كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة البخاري، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن.

من كلمات البخاري:

"لا أعلم شيئًا يحتاج إليه؛ إلا وهو في الكتاب والسنة".

"ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم، وحتى

نظرت في عامة كتب الرأي، وحتى دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها، فما تركت بها حديثًا صحيحًا إلا كتبته؛ إلا ما لم يظهر لي".

"ما أردت أن أتكلم بكلامٍ فيه ذكر الدنيا؛ إلا بدأت بحمد الله، والثناء عليه".

مصنفاته:

تهيأت أسباب كثيرة لأن يكثر البخاري من التأليف؛ فقد منحه الله ذكاءً حادًّا، وذاكرةً قويةً، وصبرًا على العلم ومثابرةً في تحصيله، ومعرفةً واسعةً بالحديث النبوي، وأحوال رجاله من تعديل وتجريح، وخبرة تامة بالأسانيد؛ صحيحها وفاسدها.. أضف إلى ذلك أنه بدأ التأليف مبكرًا؛ فيذكر البخاري أنه بدأ التأليف، وهو لا يزال يافع السن في الثامنة عشرة من عمره، وقد صنف البخاري ما يزيد عن عشرين مصنفًا، منها:

* **الأدب المفرد.**

* **التاريخ الكبير:** وهو كتاب كبير في التراجم، رتَّب فيه أسماء رواة الحديث على حروف المعجم.

* **التاريخ الصغير:** وهو تاريخ مختصر للنبي ﷺ، وأصحابه، ومن جاء بعدهم من الرواة.. إلى سنة (٢٥٦هـ).

* **خلق أفعال العباد.**

* **رفع اليدين في الصلاة.**

* الكنى.

* الضعفاء الصغير.

* الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، المعروف بـ "الجامع الصحيح" أو "صحيح البخاري". وهو أشهر كتب البخاري، بل هو أشهر كتب الحديث النبوي قاطبةً. بذل فيه صاحبه جهدًا خارقًا، وانتقل في تأليفه وجمعه وترتيبه وتبويبه ستة عشر عامًا؛ هي مدة رحلته الشاقة في طلب الحديث.

ويذكر البخاري السبب الذي جعله ينهض إلى هذا العمل، فيقول: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ؛ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع "الجامع الصحيح".

بلغ عدد أحاديث "صحيح البخاري" مع وجود المكررة منها ٧٥٩٣ حديثًا؛ حسب إحصائية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، اختارها الإمام البخاري من بين ستمائة ألف حديث كانت تحت يديه؛ لأنه كان مُدقِّقًا في قبول الرواية، واشترط شروطًا خاصةً في رواية راوي الحديث، وهي: أن يكون معاصرًا لمن يروي عنه، وأن يسمع الحديث منه، أي أنه اشترط الرؤية والسماع معًا، هذا إلى جانب الثقة والعدالة والضبط والإتقان والعلم والورع.

كان البخاري لا يضع حديثًا في كتابه إلا اغتسل قبل ذلك، وصلى

ركعتين، وابتدأ البخاري تأليف كتابه في المسجد الحرام والمسجد النبوي، ولم يتعجل إخراجه للناس بعد أن فرغ منه، ولكن عاود النظر فيه مرةً بعد أخرى، وتعهَّده بالمراجعة والتنقيح؛ ولذلك صنَّفه ثلاث مرات؛ حتى خرج على الصورة التي عليها الآن.

قد استحسن شيوخ البخاري وأقرانه من المحدِّثين كتابه، بعد أن عرضه عليهم، وكان منهم جهابذة الحديث، مثل: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين؛ فشهدوا له بصحة ما فيه من الحديث، ثم تلقته الأمة بعدهم بالقبول؛ باعتباره أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

أقبل العلماء على كتاب الجامع الصحيح بالشرح والتعليق والدراسة، بل امتدت العناية به إلى العلماء من غير المسلمين؛ حيث درس وترجم، وكتبت حوله عشرات الكتب.

وفاته:

كانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة (٢٥٦هـ)، وله من العمر اثنين وستين سنة.

من أقوال العلماء في الإمام البخاري

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري.

وقال علي بن حُجر: أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم.

وسئِل الفضل بن العباس الرازي: أيهما أحفظ أبو زرعة أو محمد بن إسماعيل؟ فقال: محمد بن إسماعيل جهِدت الجهد على أن أجيء بحديثٍ لا يعرفه؛ فما أمكنني. وأنا أُغْرِب على أبي زرعة عدد شعره!

وذكر الترمذي في "علله" الدارمي وأبا زرعة، ثم قال: ولم أر أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد، أعلم من محمد بن إسماعيل.

قال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له؛ من البخاري.

وقال أبو عبد الله الحاكم: محمد بن إسماعيل البخاري إمام أهل الحديث.

وقال الأخرم: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري، وهو يسأله سؤال الصبيّ المتعلِّم. وقال له مسلم: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك. وقال مسلم بن الحجاج للبخاري: دعني أُقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدّثين، وطبيب الحديث في علله.

وقال نعيم بن حماد: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.

.. وغيرها كثير.

"صحيح البخاري" في كلمات العلماء

يقول الإمام النووي: اتفق العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول. وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة. وقد صحَّ أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

وقال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

وقال ابن الصلاح: أول من صنَّف في الصحيح: البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري، واستفاد منه؛ فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وقال الذهبي: وأما جامع البخاري الصحيح؛ فأجلُّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى.

وقال الشوكاني: واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين -أو أحدهما- جاز الاحتجاج به من دون بحث؛ لأنهما التزما الصحة، وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول.

وينبغي أن يُعلم أن من أهل العلم من انتقد على الصحيحين -أو أحدهما- أحاديث كالدارقطني، وقد فصل الحافظ ابن حجر الكلام الأحاديث المنتقدة على "صحيح البخاري" في الفصل الثامن من مقدمته لفتح الباري، والمسماة هدي الساري، وسيأتي إن شاء الله بيانه في فصل الشبهات[1].

(١) محمد_بن_إسماعيل_البخاري/https://ar.wikipedia.org/wiki

شبهات وردود حول "صحيح البخاري"

توطئة

كيف صنّف البخاري كتاب الصحيح؟

لقد قسّم البخاريّ كتابه "الصحيح" حسب موضوعات الحديث؛ فهو لم يقف عند الأساس الفِقهي وحده الذي خضع له مالكٌ في كتابه "الموطأ"، وإنّما وسّع دائرة منهجه؛ فجعلها تشمل كلّ الموضوعات التي تتضمّنها أحاديث رسولِ الله ﷺ؛ فهناك موضوعات فقهيّة، وموضوعات تاريخيّة، وموضوعاتٌ تتناول مسائل أخرى متعددة؛ من تفسيرٍ لبعض الآيات القرآنيّة، ومن حديثٍ عن بعض الصحابة.

فالأساس الذي قام عليه ترتيب كتاب البخاري ليس أساسًا فقهيًّا خالصًا، ولكنّه أساس موضوعيٌّ يقوم على تقسيم الكتاب إلى أقسام، يتضمّن كلّ قسمٍ منها الأحاديث المشتركة في موضوعٍ واحد، فكانت تقسيماته إلى كتب بلغ عددها ٩٧ كتابًا، وقسّم هذه الكتب إلى أبواب بلغ عددها ٣٤٥٠ بابًا، وأول كتابٍ من "صحيح البخاري" هو كتاب بَدْء الوحي، ثمّ كتاب الإيمان، ثمّ كتاب العلم... وهكذا تتوالى الكتب

المتعددة، المختلِفة باختلاف موضوعات الأحاديث نفسها.

والباحث المدقِّق يستطيع أن يلحظ أنّ البخاري في "صحيحه" اتّبع منهجًا جديدًا فريدًا؛ فهو على الرغم من أنّه الْتقى بألفٍ وثمانين (١٠٨٠) راويًا وعالِـمًا من رواة الحديث وعلمائه، وجمع منهم حوالي (٦٠٠.٠٠٠ حديث)؛ فإنّه أخذ على نفسه أن يصفِّي هذه المجموعة الضّخمة، ويخْضعها لشروطٍ دقيقة بالِغة في الدِّقة؛ ليميِّز الصحيح منها، ويُبعِد ما لم تثبت صحّته لديه.

وتُعدّ شروط البخاري -في نظر العلماء- أدقّ شروط فرضها عالمٌ على نفسه في تاريخ البحث العلمي عامّة، والثّقافةِ الإسلامية خاصةً، ولهذا عُرفت هذه الشروط عند علماء الحديث بـ"شروط البخاريِّ"؛ نسبةً إلى الإمام البخاري؛ نظرًا لأنّها أدقّ شروط عرفها العلماء في عصره، وبعد عصره.

وأهمّ هذه الشروط شرطان:

الأول: أنّ البخاري لم يقبل في كتابه إلّا الأحاديث الصّحيحة؛ بالمعنى الاصطلاحي المعروف عند علماء الحديث، والحديث الصّحيح كما عرّفه العلماء: (هو الحديث الذي اتّصلت روايته من الراوي الأخير، إلى النبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بدون انقطاع في سلسلة الإسناد)، أو كما ورد في كتب الحديث: "هو الحديث المسند الذي يتّصل إسناده، بنقل العدل الضّابط عن العدل الضّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا، ولا معللًا".

والشرط الثاني: أنّ البخاريّ اشترط في رواية الأحاديث المعاصَرة واللِّقاء، ولم يكتفِ -كما فعل غيره من علماء الحديث- بالمعاصرة؛ أي: إنّ البخاريّ اشترط أن يكون الرّاوي قد عاصر الرّاوي الذي يروي عنه، ونقل عنه نقلًا مباشرًا.

وهذا الشّرط هو ما انفرد به البخاريّ من بين جميع علماء الحديث... ومن أجل ذلك قسّم البخاريّ الرواة درجات:

الدرجة الأولى: أن يكون الرّاوي ملازمًا لِمن يروي عنه في السّفر والحضر -أي: الإقامة- وهذه أعلى الدّرجات عند البخاري.

الدرجة الثانية: أن يكون الرّاوي قد لازم من يروي عنه فترةً غير قصيرة.

ثمّ تأتي بعد ذلك درجات أخرى أقلّ من هاتين الدّرجتين.

وكان اعتماد البخاري الأساسي على رواة الدّرجة الأولى، أمّا رواة الدّرجة الثانية فلم يأخذ عنهم، أو يقبل روايتهم إلّا في حالاتٍ قليلة، وبشروط أخرى وضعها لنفسه؛ وهي ألّا يتّصل الحديث بحكم دينيٍّ، أمّا سائر الدرجات بعد ذلك، فلم يكن يقبل رواية أحد منهم.

ومضى البخاريّ في ضوء هذين الشرطين -الملازمة واللِّقاء- يصفِّي تلك المجموعة الضّخمة من الأحاديث التي جمعها، وقد تمّت تصفية هذه المجموعة تصفيةً دقيقةً، فانخفض عددها من ٦٠٠ ألف حديث إلى ٢٧٦١ حديثًا، وهذا العدد هو عدد الأحاديث في "صحيح البخاري"

بدون تكرار، أمّا إذا أضفنا إلى هذا العدد الأحاديث المكرّرة في الأبواب المختلفة، والأحاديث التي اختلفت روايتها في بعض ألفاظها؛ فإنّ العدد يرتفع إلى ٩٠٨٢ حديثًا، وهذا العدد هو ما حقّقه ابن حجر في مقدِّمته المشهورة لشرح "صحيح البخاري"، وهذا يدلّ على منتهى الدقّة التي قام عليها هذا الكتاب.

فالبخاريّ -إذًا- لم يحاول أن يتكثّر من الأحاديث في كتابه، أو يتزيّد فيها، أو أن يملأ الأبواب التي قسّم إليها كتابه، بل كان مقيدًا ملتزمًا بشروطه التي وضعها لنفسه، يطبِّقها بكلِّ دقّة وأمانة.

ولقد ساعد البخاريّ على ذلك وهيّأ له أن يصِل بكتابه إلى هذا المستوى العالي من الضّبط والدقّة والإتقان؛ أمران:

الأول: قوّة حافظته؛ فكلّ من عرضوا له، وتحدّثوا عنه؛ نوّهوا بهذه الذّاكرة القويّة التي لم تكن تنسى أيّ شيء يستقرّ فيها.

تقول المصادر: إنّ أهل بغداد حينما سمِعوا بمدى حِفظه ودقّته، وذيوع صيتِه وشهرته؛ أراد أهل الحديث فيها امتحانه، فعمدوا إلى مائة حديثٍ، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد هذا وإسناد هذا لمتن ذاك، ودفعوا إلى كلِّ واحد عشرة أحاديث ليلْقوها عليه في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم فقام، وسأله عن حديثٍ من تلك العشرة، فقال: لا أعرفه، ثمّ سأل عن آخر، فقال: لا أعرفه، حتى فرغ من العشرة، والبخاريّ يقول: لا أعرفه، ثمّ انتدب آخر من العشرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشرة، والبخاريّ لا يزيدهم عن قوله:

لا أعرفه.

فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرّجل فهِم، وأمّا غيرهم فلم يدرِكوا ذلك.

ولمّا فرغوا من إلقاء الحديث عليه، التفت البخاريّ إلى الأول فقال: أمّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني كذا... إلى آخر العشرة؛ فردّ كلّ متنٍ إلى إسناده، وفعل بالثاني مثل ذلك إلى أن فرغ، فأقرّ له الناس بالحفظ والضّبط والإتقان.

أمّا الأمر الثاني: فهو سعة عِلمه واطِّلاعه في علم الحديث ومعرفة رواته.

وهو نفسه يقول عن نفسه: "قلّ اسمٌ في التاريخ (يعني: تاريخ الحديث) إلّا وله قصّة"؛ فكلّ رواة الحديث كان البخاريّ يعرف عنهم معلوماتٍ تتيح له الحكم عليهم بالتوثيق أو التجريح.

قلت: ألّف كتابًا في تاريخ رواةِ الحديث أسماه "التاريخ الكبير".

وقد جمع الأمرين معًا في قوله لسليمان بن مجاهد:"... ولا أجيئك بحديثٍ عن الصحابة أو التابعين إلّا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكِنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصّحابة أو التابعين إلّا ولي في ذلك أصل أحفظِه حفظًا عن كتاب الله وسنّة رسول الله".

هذا هو البخاريّ، العالم الجليل، وهذه شروطه في جمْع وتصنيف صحيح الحديث؛ هذا ما نطقت به المصادر، وهذا ما تعلّمناه، ولا نقول:

علِمناه؛ لأنّ فوق كل ذي علمٍ عليمًا[1].

شبهة وجود رواة جرحهم البخاري، وأخرج لهم في صحيحهِ:

والرد على هذه الشبهة هو بذكر مثال أو أكثر، وقس على ذلك بقية الرواة:

١ - أيوب بن عائذ بن مدلج.

ليس له عند الإمام البخاري إلا حديث واحد، وقد قال عنه الإمام البخاري: صدوق، وهو ثقة صالح الحديث، وأما الإرجاء فلم يكن داعيةً، والعبرة بتوثيقهِ لا ببدعتهِ؛ فحديثه لنا، وما كان من بدعتهِ في الأخبار؛ فعليهِ.

قال أبي حاتم في الجرح: "أيوب بن عائذ بن مدلج البحتري الطائي، أخرج البخاري في باب بعث النبي ﷺ أبا موسى إلى اليمن، عن عبد الواحد بن زياد عنه، عن قيس بن مسلم، قال ابن معين: هو ثقة. وقاله النسائي، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء، وهو صدوق. وقال أبو حاتم: هو ثقة صالح الحديث صدوق. أما ما أخرجه له الإمام البخاري في باب بعثة النبي ﷺ؛ فليس ذلك بالذي يُنقَم على الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ولا على أيوب بن عائذ، بل إن توثيقه صدر من الإمام البخاري، وقال المزي في تهذيب الكمال: "قال البخاري عن علي بن

(١) مجلة التوحيد: العدد ١٠ - ١١/ ١٣٩٤ هـ

المديني: له نحو عشرة أحاديث. وقال عباس الدوري عن يحيي بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث صدوق. وقال البخاري: كان يرى الإرجاء. وقال النسائي: ثقة".

فهل قول الإمام البخاري في حق أيوب بن عائذ: (يرى الإرجاء)؛ إخراجًا عن الرواية وقبول روايتهِ..!!

٢- ثابت بن محمد العابد أبو محمد الشيباني.

برأه البخاري مما نُسب إليه من العلل، وإن ذكره في كتاب الضعفاء. قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: ورواية البخاري له إنما هي منتقاة مما صح من أخبارهِ في الحديث.

٣ - عباد بن راشد التميمي.

روى له البخاري مقرونًا بغيره، ولم يخرج له في الصحيح حديثًا واحدًا معتمدًا عليه، ومع ذلك هو ثقة.

وقال الحافظ في التقريب: "عباد بن راشد التميمي مولاهم البصري البزار -آخره راء- قريب داود بن أبي هند، صدوق له أوهام، من السابعة" وقد أورده البخاري في الضعفاء، ولا وجه لكلام الحافظ الذهبي، وقد أخرج له مقرونًا في الصحيح.

يقول الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ – ضمن كلامه عن سبب وجود رواة ضعفاء في صحيح مسلم، ومثله يقاس الكلام على البخاري -:

"عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضًا.

والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده.

الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في الشواهد والمتابعات، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلًا، ثم يُتبع ذلك بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه؛ باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته" انتهى باختصار[1].

شبهة وجود روايات ضعيفة في "صحيح البخاري":

الاستدلال بقول الإمام العقيلي: "لما ألف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعليّ بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث".

(1) http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=11171

والجواب:

وهذا نص مبتور، وتمامه: "لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم؛ فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة".

وهذا رد ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري:

والجواب عن الاعتراضات موضعًا موضعًا، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلًا؛ لذلك جميعه، وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان؛ مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح؛ فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خُرِّج له في الأصول، فإما إن خُرِّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق؛ فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا؛ فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام؛ فلا يقبل إلا مبين السبب، مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح.

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة. يعني بذلك أنه لا يُلتفَت إلى ما قيل فيه.

قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. **قلت:** فلا يُقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدَّعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل، فأما جهالة الحال؛ فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول؛ فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك؛ فلا تجد في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا، كما سنبينه، وأما الغلط فتارةً يكثر من الراوي، وتارةً يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط؛ ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويًّا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ عُلِم أن المعتمد أصل الحديث، لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه؛ فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله.

وليس في الصحيح -بحمد الله- من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال: سيء الحفظ. أو: له أوهام. أو: له مناكير.. وغير ذلك من العبارات؛ فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك، وأما المخالفة -وينشأ عنها الشذوذ والنكارة- فإذا روى الضابط والصدوق شيئًا، فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عددًا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين؛ فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة، أو يضعف الحفظ؛ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرًا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بيَّن في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى، وأما دعوى الانقطاع؛ فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما عُلِم من شرطه.

ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال؛ أن تُسْبَر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها؛ اندفع الاعتراض، وإلا فلا. وأما البدعة؛ فالموصوف بها أما أن يكون ممن يُكَفَّر بها، أو يُفَسَّق، فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك.

وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة، والـمُفَسَّق بها -كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من

الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافًا ظاهرًا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ- فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفًا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقًا، وقيل: يرد مطلقًا.

والثالث: التفصيل بين أن يكون داعيةً أو غير داعية؛ فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى بن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلًا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته، ويزينه ويحسنه ظاهرًا؛ فلا تقبل، وإن لم تشتمل؛ فتقبل، وطَرَد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية، فقال: ان اشتملت روايته على ما يردّ بدعته قُبِل، وإلا فلا، وعلى هذا: إذا اشتملت رواية المبتدع -سواء كان داعيةً، أم لم يكن- على ما لا تعلق له ببدعته أصلًا؛ هل ترد مطلقًا أو تُقبَل مطلقًا؟! مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه؛ فقال: إن وافقه غيره؛ فلا يُلتَفَت إليه هو؛ إخمادًا لبدعته، وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحد، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه، وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته؛ فينبغي أن تُقدَّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله أعلم.

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد؛ فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا؛ فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفق.

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتجامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعَّف من هو أوثق منه، أو أعلى قدرًا، أو أعرف بالحديث؛ فكل هذا لا يعتبر به، وقد عقدت فصلًا مستقلًا؛ سردت فيه أسماءهم في آخر هذا الفصل بعون الله، وإذ تقرر جميع ذلك؛ فنعود إلى سرد أسماء من طُعن فيه من رجال البخاري، مع حكاية ذلك الطعن، والتنقيب عن سببه، والقيام بجوابه، والتنبيه على وجه رده على النعت الذي أسلفناه في الأحاديث المعللة بعون الله تعالى وتوفيقه[1].

شبهة أن الحديث المعلق يدخل ضمن الأحاديث المردودة؛ فكيف للبخاري أن يذكرها في صحيحه مع أنها مردودة؟

والجواب:

هذا ليس على إطلاقه، فليس كل معلق مردود، ولكن يُنظر في إسناده موصولًا، فإن صَحَّ صَحَّ الحديث وإلا فلا. ونسبة كبيرة من الأحاديث المعلقة في البخاري موصولة في غيره من الكتب المسندة، وقد وصل

(١) مقدمة فتح الباري، ١/ ٣٨٥.

نسبة منها الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق.

والحديث المعلق، هو: الحديث الذي حُذف جميع إسناده، أو حُذف من أول إسناده راوٍ فأكثر.

مثاله: قول الإمام البخاري: ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ: «**الفخذ عورة**».

هكذا ذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد، ويقال في مثله: (عَلَّقه البخاري).

ومثال ما حُذف بعض إسناده: قول البخاري: وقال عفان: حدثنا صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «**أراني أتسوك بسواك، فجاءني رجلان، أحدهما أكبر من الآخر، فناولت السواك الأصغر منهما، فقيل لي: كبر، فدفعته إلى الأكبر منهما**».

عَلَّقه البخاري فيما بينه وبينه عفان، وهو ابن مسلم الصفار لم يدركه البخاري، إنما يروي عنه بالواسطة.

إطلاق مصطلح (المعلق):

وأول من عرف عنه من النقاد إطلاق تسمية (المعلق) هو الحافظ أبو الحسن الدارقطني.

سبب تعليق الحديث:

يُعلَّق الحديث لواحد من سببين:

الأول: أن لا يكون على الشرط الذي ارتضاه المعلق لثبوت الحديث.

فالبخاري مثلًا اشترط أن يكون كتابه في الحديث المسند إلى النبي ﷺ، فيرى فائدةً في ذكر بعض الآثار عن الصحابة، أو من دونهم في التفسير والأحكام وغير ذلك، فلو أسندها؛ لخرج بذلك عن شرطه، فيعلقها وإن كانت صحيحة.

والتزم أن لا يخرج أحاديث جماعة تكلم فيهم بما ينزل بهم عن شرطه في القوة، ورأى لهم بعض الأخبار مما يصح الاستشهاد به، فيُعلِّق عنهم.

والثاني: أن يقصد به مجرد الاختصار.

وذلك كأن يروي البخاري في الباب ما يُغني عن الإطالة بتخريج خبر تام إسنادًا ومتنًا زيادةً على ما خَرَّج.

وأحيانًا يكون الحديث عنده بإسناد واحد على شرطه، ويحتاجه في بابين، فيسنده في أحدهما، ويعلِّقه في الآخر؛ اتقاءً لتكرار الحديث بنفس الإسناد في مكانين؛ ولذا يندر أن يُؤخَذ على البخاري أنه كرر حديثًا بنفس الإسناد والمتن، إنما ترى في التكرار فائدةً جديدةً ولا بد.

وقد اشتهر صحيح الإمام البخاري بكثرة الأحاديث المعلقة.

وإذا كان التعليق عنده مما يندرج تحت السبب الأول، وهو كونه ليس على شرطه، فذلك لا يعني ضعفه عنده، وإنما القول في معلقات البخاري كما يلي:

أولًا: إذا علَّق الحديث بصيغة الجزم، بأن قال مثلًا: (قال النبي ﷺ) أو: (قال ابن عباس) فهو ثابت عنده.

ثانيًا: إذا علَّق الحديث بصيغة الجزم إلى بعض رواة ذلك الحديث كأن يقول: (قال فلان) ويسوق طرفًا من آخر الإسناد؛ فهو صحيح منه إلى من سماه، أما من ذلك المسمى إلى منتهى الإسناد؛ فيحتاج إلى كشف.

وهذا كحديث عفان بن مسلم المتقدم، فهو صحيح عند البخاري إلى عفان، لكنه من عفان إلى ابن عمر يحتاج إلى تحقيق ثبوته.

ثالثًا: إذا علَّق الحديث بصيغة التمريض، كقوله: (يروى، رُوي) ونحو ذلك من صِيغ المبني للمجهول؛ فليس فيه حكم منه بثبوت المعلَّق، بل فيه إشعار بتعليله؛ فهو على الضعف؛ حتى يتبين وصله من طريق ثابت.

وأما ما يُعلِّقه البخاري لأجل الاختصار؛ فإنه يسوقه موصولًا في موضع آخر من "الصحيح"، فهذا ليس من قبيل المعلق الذي يتخلف عن شرطه؛ للعلم بمخرجه في نفس "الصحيح".

تنبيهان:

التنبيه الأول: اعلم أنه ليس في معلقات البخاري ما هو شديد الضعف، إلا نادرًا ويبيِّنه، إنما فيها: الصحيح، والحسن، والضعيف المحتمل، وأكثر ذلك آثار عن الصحابة والتابعين أو متابعات وزيادة طرق قد روى ما هو أحسن منها مسندًا.

ومثاله النادر الذي يلحق بمعلقاته ويبيِّنه، قوله: ويذكر عن أبي هريرة رفعه: «**لا يتطوع الإمام في مكانه**» ولم يصح.

التنبيه الثاني: قول البخاري: (قال فلان)، وفلان هذا من شيوخه، هل يُعدّ على شرط الصحيح أم لا؟ مسألة اختلف فيه العلماء على قولين:

أولهما: ليست على شرطه، وشأنها شأن سائر المعلقات التي تحتاج إلى النظر في وصلها في موضع آخر غير "الصحيح"، وحجتهم: أن البخاري إذا روى حديثًا عن شيخ له سمعه منه، وذلك الحديث على شرطه؛ فإنه لا يقول فيه: (قال فلان) إنما يقول: (حدثنا) أو شبهها من الصيغ الصريحة في الاتصال، قالوا: ووجدنا البخاري روى لبعض شيوخه ما سمعه منهم بالواسطة.

وثانيهما: هو موصول على شرط "الصحيح"؛ فإن البخاري لم يُعرَف بالتدليس، والراوي إذا قال في بعض حديثه عن شيخه: (قال فلان) أو (عن فلان)، ولم يُعرَف بالتدليس؛ فذلك متصل، قالوا: ووجدنا البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" روى عن شيوخه حديثًا كثيرًا لا يذكر الصيغة بينه وبين شيخه إلا (قال)، وهو جارٍ عند أهل العلم على الاتصال.

وهذا القول الثاني أصح في الأصول.

ويذكر أهل العلم له شاهدًا: حديث المعازف المشهور؛ فهو مخرج في "الصحيح"، قال البخاري: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر - أو أبو مالك- الأشعري -والله ما كذبني- سمع النبي ﷺ يقول:

«ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب عَلَم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم -يعني الفقير- لحاجة، فيقولون: ارجع إلينا غدًا، فيُبيتهم الله ويضع العلم، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة».

فهشام بن عمار من شيوخ البخاري، روى عنه البخاري بالسماع المباشر داخل "الصحيح" وخارجه أحاديث، ومنه إلى النبي ﷺ، كل راوٍ قد صرح بسماعه ممن فوقه؛ فلا شبهة في الاتصال، والبخاري أورد الحديث المذكور تحت باب (ما جاء فيمن يستحل الخمر، ويسميه بغير اسمه)، وساق هذا الحديث، ولم يذكر شيئًا غيره، فهو حجته للباب المذكور، فهذا مما يؤكد اتصاله.

لكن لماذا لم يقل: (حدثني هشام)؟ جوابه: للشك في اسم صحابيه، وهو غير قادح عند جمهور أهل العلم؛ لأنه كان عن أبي عامر أو أبي مالك؛ فكلاهما صحابي سمع الحديث من النبي ﷺ، وجهالة الصحابي لا تؤثر لعدالة جميعهم على ما شرحته في (القسم الأول)؛ فكيف وقد سُمي هنا، وإنما وقع التردد في تعيينه؟

ولعل من أحسن من بيَّن طريقة البخاري في التعليق؛ هو الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النكت على بن الصلاح (١/ ٣٢٥) حيث قال: (الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه.

منها ما يوجد في موضع آخر من كتابه.

ومنها ما لا يوجد إلا معلقًا.

فأما الأول: فالسبب في تعليقه أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرر شيئًا إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام كرره في الأبواب بحسبها، أو قطَّعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام، واحتاج إلى تكريرها؛ فإنه -والحالة هذه- إما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد.

وهذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

وأما الثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقًا؛ فهو على صورتين؛ إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض

فأما الأول فهو صحيح إلى مَن علَّقه عنه، وبقى النظر فيما أبرز من رجاله فبعضه يلتحق بشرطه، والسبب في تعليقه له؛ إما لكونه لم يحصل له مسموعًا، وإنما أخذه على طرق المذاكرة، أو الإجازة، أو كان قد خَرَّج ما يقوم مقامه؛ فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفى السياق، أو لمعنى غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صحَّحه غيره، أو حسَّنه، وبعضه يكون ضعيفًا من جهة الانقطاع خاصةً.

وأما الثاني وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر؛ فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه

الصيغة؛ لكونه ذكرها بالمعنى، كما نبه عليه شيخنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نعم فيه ما هو صحيح، وإن تقاعد عن شرطه؛ إما لكونه لم يخرج لرجاله، أو لوجود علة فيه عنده، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، وهو على قسمين:

أحدهما: ما ينجبر بأمر آخر.

وثانيهما: ما لا يرتقى عن مرتبة الضعيف.

وحيث يكون بهذه المثابة فإنه يبيّن ضعفه، ويصرح به حيث يورده في كتابه).

وهذا الكلام للحافظ لا مزيد عليه.

وقد نبه ابن القيم إلى أحد الأنواع التي ذكرها ابن حجر فقال -في زاد المعاد (٢/ ٤٣٢)-: (وقال البخاري في صحيحه: وقال سعيد عن قتادة عن أبى رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**هُوَ إِذْنُهُ**»، فذكره تعليقًا لأجل الانقطاع في إسناده).

وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (٣/ ١١) (وزعم الحاكم أنه على شرط الشيخين (يعنى حديثًا في الجهر بالبسملة)، وما أبعده من ذلك، ولو كان مقاربًا لشرط البخاري، فضلًا عن أن يكون على شرطه؛ لذكره تعليقًا، ولم يقتصر على ما روى عن الصحابة خاصةً).

وقد أشار الحافظ فيما سبق إلى أن البخاري قد يورد الحديث معلقًا بصيغة التمريض، ولا يقصد به التضعيف.

وإنما يكون له مقصد آخر في ذلك.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١١١): "وذلك محمول (أي تعليق البخاري بصيغة التمريض) على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي أن البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضًا"، وأشار إلى نحوه في الفتح (٢/ ٢٠٥).

وقد بيّن ذلك أيضًا الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٤/ ٣٦٦) حيث قال: (وقد علقه هنا بقوله: (ويُذكر) (وهو قد أخرجه في موضع آخر) فدَلَّ على أن هذه الصيغة عنده لا تقتضي ضعفًا فيما علَّقه بها، وأنه يعلّق بها الصحيح والضعيف، إلا أن أغلب ما يعلق بها ما ليس على شرطه).

وهذه الأحاديث المعلقة في البخاري قد اهتم العلماء بوصلها، وقد صنف الحافظ بن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه العظيم (تغليق التعليق)؛ فوصل فيه المعلقات التي ذكرها البخاري في صحيحه.

وقد اختصره باسم (التشويق إلى وصل المهم من التعليق).

ثم اختصره في آخر سماه (التوفيق لوصل المهم من التعليق).

وقد ذكرها في فصل عقده في "هدى الساري"، وذكر من وصلها، وكذلك بيَّنها في الفتح في مواضعها من الشرح.

شبهة فقدان أصل "صحيح البخاري":

ادِّعاؤهم أن "صحيح البخاري" مفقود الأصل، أي أن الصحيح ليس من تصنيف البخاري.

والجواب: "صحيح البخاري" روي بالتواترِ؛ رواه جمعٌ كثير، عن جمعٍ كثير، يستحيل تواطؤهم على الكذب، يعدّون بالألوف في جميع طبقات الإسناد إلى الإمام البخاري.

ومِن أشهر الرواة المباشرين عن الإمام البخاريِّ: الإمام الفربْرِي، والإمام النّسفي، والإمام المْروزي.. والتواتر يفيد القطع بالصحة، وعلماء الأمة مِن أبناء القرن الرابع والخامس والسادس والسابع...، يرْوون أحاديث البخاري في مصنفاتِهم بإسنادِهم إليه؛ كأبي محمد بن حزم، والحافظ أبي عمر ابن عبد البر، والحافظ ابن حجر، وأبي العباس ابن تيمية، والحافظ ابن كثير.

انتقاد أحاديث ورجال الصحيحين:

لقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذه الانتقادات، وأماطوا اللثام عنها، وبيّنوا أنها لا تقدح أبدًا في أصل موضوع الكتاب؛ فهذا النقد لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيح، والتزمها كل واحد منهم في كتابه، كما يقول الإمام: النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "قد استدرك

جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه" اهـ (شرح مسلم ١/ ٢٧).

وأما صحة الحديث في نفسه؛ فلم يخالف أحد فيه، ومردّ ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح، شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى، وليس بالضرورة أن يكون الصواب فيها مع الناقد، بل قد يكون الصواب فيها مع صاحب الصحيح، يظهر ذلك من خلال سبر الأحاديث المتكلم فيها، ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم.

والعلماء الذين نقلوا إجماع الأمة على تلقي الكتابين بالقبول؛ استثنوا هذه الأحاديث المنتقدة؛ لأن هذه المواضع مما حَصَل التنازع فيه، ولذا لم يحصل لها من التلقي والقبول ما حصل لبقية الكتاب، قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته: "وأجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول، سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره".

وقال في مقدمة شرح مسلم له -كما نقله عنه الحافظ ابن حجر-: "ما أُخذ عليهما -يعني على البخاري ومسلم- وقدح فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه؛ لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول" "هدي الساري" (ص ٥٠٥).

فجعْل انتقاد بعض الأحاديث في الصحيحين -لكونهما أخلا بشرطهما فيها في نظر الناقد مع كونها صحيحة، وقد يكون الصواب

معهما- مبررًا كافيًا للتشكيك فيهما، ورد أحاديثهما جملةً ليس مسلك المنصفين، وإنما مبناه الهوى والتعصب.

وقد كفانا أئمة الإسلام وحفاظ الأمة الذين اشتغلوا بالصحيحين، وأفنوا فيهما أعمارهم بحثًا وشرحًا وتدريسًا وتتبعًا وسبرًا لأحاديثهما؛ مؤونة الرد على هذه الشبهة ودحضها.

فقد ذكر الإمام الحافظ ابن حجر -في مقدمة الفتح- أن عدد ما انتقد عليهما من الأحاديث المسندة؛ مائتا حديث وعشرة، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثًا، واختصّ البخاري بثمانية وسبعين ومسلم بمائة، وهذه الأحاديث المنتقدة إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية، كالمعلقات والمتابعات والشواهد؛ أجيب عن الاعتراض عليها بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعهما المسند المتصل، ولهذا لم يتعرض الدارقطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتابين، وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا، وإن كانت من الأحاديث المسندة، فإما أن يكون النقد مبنيًا على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين خالفهم فيها غيرهم؛ فلا يقبل لضعف مبناه، وإما أن يكون مبنيًّا على قواعد قوية؛ فحينئذٍ يكون قد تعارض تصحيحها، أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض، ولا ريب في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما من أئمة هذا الفن، فإنهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، ومع ذلك فكان ابن

المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول: "ما رأى مثل نفسه"، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعًا، وقال مسلم: عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي، فما أشار أن له علة تركته، فإذا عرف ذلك تبين أنهما لا يخرّجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة غير مؤثرة عندهما، وهذا هو الجواب الإجمالي.

وأما الجواب التفصيلي فقد قسّم الحافظ الأحاديث المنتقدة إلى ستة أقسام، تكلم عليها ثم أجاب عنها حديثًا حديثًا:

القسم الأول: ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع ضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح، ومن أمثلة ذلك: ما أخرجاه من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين، قال الدارقطني في انتقاده: قد خالف منصور، فقال عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاط طاوس، قال: وحديث الأعمش أصح، وهذا في التحقيق ليس بعلة، فإن مجاهدًا لم يوصف بالتدليس، وقد صح سماعه من ابن عباس، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، والأعمش أيضًا مِن الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار

على ثقة، والإِسناد كيفما دار كان متصلًا، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا.

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالمزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينْظر: إن كان الراوي صحابيًا، أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكًا بينًا، أو صرّح بالسماع إن كان مدلسًا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد، وكان الانقطاع ظاهرًا، فمحصل الجواب أنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد، وحفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع، مثاله: ما رواه البخاري من حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة، أن النبي ﷺ قال لها: «**إذا صليتِ الصبح؛ فطوفي على بعيرك، والناس يصلون**» الحديث، قال الدارقطني: هذا منقطع، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، ووصله مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة كذلك، قال الحافظ: حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في رواية الأصيلي عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصلًا، وعليها اعتمد المزّي في الأطراف، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو علي الجياني: وهو الصحيح، وكذا أخرجه الإِسماعيلي بإسقاطها من حديث عبدة بن سليمان، ومحاضر وحسان بن إبراهيم، كلهم عن هشام وهو المحفوظ من حديثه.

وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب، ثم ساق معها رواية هشام التي أسقطت منها، حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد.

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع؛ لكونها مروية بالمكاتبة والإِجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ ذلك، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته عنده.

القسم الثاني: ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإِسناد، والجواب عنه: أنه إن أمكن الجمع، بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، أو متفاوتين، فيخرج الطريقة الراجحة، ويعرض عن المرجوحة، أو يشير إليها.

فالتعليل بجميع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.

القسم الثالث: ما تفرد فيه بعض الرواة بزيادة لم يذكرها أكثر منه، أو أضبط، وهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، وإلا فهي كالحديث المستقل.

القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف، وليس في الصحيح من هذا القبيل غير حديثين تبين أن كلًّا منهما قد توبع:

أحدهما: حديث إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم

عن أبيه: «اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيًّا عَلَى الحِمَى» الحديث بطوله، قال الدارقطني: إسماعيل ضعيف، قال الحافظ: ولم ينفرد به، بل تابعه معن بن عيسى عن مالك، ثم إن إسماعيل ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد وابن معين في رواية: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وإن كان مغفلًا، وقد صحَّ أن أخرج البخاري أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري.

ثانيها: حديث أبيّ بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، قال: «كان للنبي ﷺ فرس يقال له: اللُّحَيْفُ»، قال الدارقطني: "أبيّ ضعيف"، قال الحافظ ابن حجر: تابعه عليه أخوه عبد المهيمن.

القسم الخامس: ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم، فمنه ما لا يؤثر قدحًا، ومنه ما يؤثر.

السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع أو الترجيح.

ثم أخذ يجيب عن الأحاديث المنتقدة حديثًا حديثًا بما يرد عنها كل انتقاد، ويبين أن الصواب فيها مع المصنف لا مع المنتقد، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف، كما شرحته مجملًا في أول الفصل، وأوضحته مبينًا أثر كل

حديث منها، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليس سواء من يدفع بالصدر؛ فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية.

وأما الإرجاف والتهويل بأن الحفاظ قد ضعفوا من رجال البخاري نحوًا ثمانين، وبعضهم كذاب وبعضهم مجهول الحال، والتمثيل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس.

فلربما استهول القارئ غير المطلع هذا الكلام، مع أنه لو تدبَّر حال أولئك الثمانين، واستقرأ ما أخرجه البخاري لهم لاتضح له أن الأمر أهون مما أراد أن يصوره هؤلاء.

فقد بيَّن الحافظ في (مقدمة الفتح ٥٤٨) أنه من الأمور المعلومة عند أئمة هذا الشأن أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ يقتضي عدالته عنده، وصحّة ضبطه وعدم غفلته، لا سيما إذا انضاف إلى ذلك إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق؛ فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام؛ فلا يقبل إلا

مبيّن السبب مفسّرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة.

ثم بيَّن أن مدار أسباب الجرح على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك؛ فلا تجد في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا.

وأما الغلط فتارةً يكثر من الراوي وتارةً يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مرويًّا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ عُلم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله

من ذلك شيء، وأما إن وصف بقلة الغلط كما يقال: "سيئ الحفظ"، أو "له أوهام"، أو "له مناكير".. وغير ذلك من العبارات؛ فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة -وينشأ عنها الشذوذ والنكارة- فإذا روى الضابط والصدوق شيئًا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين؛ فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرًا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير، وقد تعرض الحافظ لكل هذه الأحاديث عند الكلام على الأحاديث المنتقدة، وانتصر فيها لصاحب الصحيح، وبيّن أن الصواب معه، وليس مع المنتقد.

وأما دعوى الانقطاع؛ فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من اشتراطه اللقاء مع المعاصرة، وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلًا؛ ليبين سماع راوٍ من شيخه؛ لكونه أخرج له قبل ذلك معنعنًا.

وهي مدفوعة كذلك أيضًا عمن أخرج لهم مسلم؛ فإنه اشترط مع المعاصرة إمكان اللقاء، وأن لا يكون المرسِل ممن عُرف بالتدليس والإرسال، فمثل هذا لا يخرج له في الصحيح، وما وجد فيهما من أحاديث فيها عنعنة من عُرف بالتدليس والإرسال؛ فمحمول على وجود طرق أخرى فيها التصريح بالسماع والتحديث.

وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفّر بها أو يفسق، فالمكفّر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة -كما في غلاة الروافض- من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة.

والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغيرهم من الفرق والطوائف المخالفة لأصول السنة خلافًا ظاهرًا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ.

فهذا هو الذي وقع الخلاف في قبول حديثه إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب، مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة.

والمذهب الأعدل -كما قال الحافظ- التفريق بين أن يكون داعيةً إلى بدعته أو غير داعية، فيقبل حديث غير الداعية، ويُرد حديث الداعية، وزاد بعضهم قيدًا: وهو ألاّ تشتمل رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته ويزينها ويحسنها، وأن لا يوافقه غيره في رواية هذا الحديث، فإن وافقه غيره؛ فلا يلتفت إلى حديث المبتدع إخمادًا لبدعته، وإطفاءً لناره، وأما إذا لم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما عُرف به من صدقه، وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلّق ذلك الحديث ببدعته؛ فينبغي أن تقدَّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة؛ على مصلحة إهانته، وإطفاء بدعته، ومن هذا القبيل إخراج

صاحبا الصحيح لجماعة ممن رُموا ببعض بدع العقائد، كالخوارج والإرجاء والقدر والتشيع، وقد سرَد الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسماءهم في فصل مستقل (مقدمة الفتح ٦٤٦).

ومما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضًا أن الطعن قد يقع بما لا أثر له في الرواية، كما عاب قوم من أهل الورع جماعةً دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم بذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، وأبعد من ذلك التضعيف الذي يقع من باب التحامل بين الأقران، أو تضعيف من ضعَّف من هو أوثق منه، أو أعلى قدرًا، أو أعرف بالحديث؛ فكل هذا غير مقبول، ولا يُعتبر به، وقد ذكر الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما وقع في الصحيح من ذلك، وسرد جميع أسماء من ضُعفوا بأمر مردود غير مقبول. (مقدمة الفتح ٦٥٤).

وأما رجال البخاري المتكلم فيهم؛ فقد عقد الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلًا مستقلًا للكلام عليهم رجلًا رجلًا، مع حكاية الطعن، والتنقيب عن سببه، والجواب عن ذلك بما يكفي ويشفي، كما فعل في الأحاديث المنتقدة تمامًا.

ومن ذلك على سبيل المثال أنه ذكر في أولهم ممن اسمه أحمد تسعة نفر اختلف فيهم، وغالبهم من شيوخ البخاري الذين لقيهم واختبرهم، فثلاثة منهم اتضح بأنهم ثقات، وأن قدح من قدح فيهم ساقط، وثلاثة فيهم كلام إنما أخرج لكل واحد منهم حديثًا واحدًا متابعةً، يروي البخاري الحديث عن ثقة أو أكثر، ويرويه مع ذلك عن ذاك المتكلم فيه،

واثنان روى عن كل منهما أحاديث يسيرةً متابعةً أيضًا، والتاسع أحمد ابن عاصم البلخي ليس له في الصحيح إلا موضع واحد، ورد في رواية المستملي عند تفسير (الجذر) و(الوكْت) في باب في باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق، وليس حديثًا مسندًا.

وإذ قد عرفت حال التسعة الأولين فقس عليهم الباقي، وإن شئت فراجع وابحث؛ يتضح لك أن البخاري عن اللوم بمنجاة، وحسبك أن رجال البخاري يناهزون ألفي رجل، وإنما وقع الاختلاف في ثمانين منهم.

وأما فيما يتعلق بإخراج البخاري لحديث عكرمة مولى ابن عباس ورميه بالكذب، فإن ترجمة عكرمة موجودة في الفتح؛ فليراجعها من أحبَّ، وأما البخاري فقد كان الميزان بيده؛ لأنه كان يعرف عامة ما صحَّ عن عكرمة إن حدَّث به، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم، فلم يجد تناقضًا ولا تعارضًا ولا اختلافًا لا يقع في أحاديث الثقات، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره، بأحاديث الثقات عنهم؛ فوجدها يصدِّق بعضها بعضًا، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد في القرآن، أو من حديث صحابي آخر.

فتبيَّن للبخاري أنه ثقة، ثم تأمّل ما يصح من كلام من تكلم فيه؛ فلم يجد حجةً تنافي ما تبيَّن له، والزعم بأن مسلمًا ترجح عنده كذبه فلم يرو إلا حديثًا واحدًا في الحج، ولم يعتمد فيه عليه وحده، وإنما ذكره تقويةً لحديث سعيد بن جبير؛ قول متناقض في الحقيقة، فإن من استقر الحكم

عليه بأنه متهم بالكذب؛ لا يُتقوَّى بروايته أصلًا، ولا سيما في الصحيح، لكن لعل مسلمًا لم يتجشَّم ما تجشَّم البخاري من تتبع حديث عكرمة واعتباره، فلم يتبيَّن له ما تبيَّن للبخاري، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة.

وأما الأحاديث التي انتقدت على الإمام مسلم؛ فقد أجاب عنها واحدًا واحدًا جهابذة من أئمة الحديث، ذكرهم الإمام السيوطي في (تدريب الراوي ١/ ٩٤) فقال: "ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفًا مخصوصًا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألَّف الشيخ ولي الدين العراقي كتابًا في الردِّ عليه، وذكر بعض الحفاظ أن في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أبهم راويه، وبعضها في إرسال وانقطاع، وبعضها وجادة، وهي في حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبة، وقد ألَّف الرشيد العطار كتابًا في الرد عليه، والجواب عنها حديثًا حديثًا، وقد وقفت عليه. اهـ

وفيما يتعلق بإخراج مسلم لبعض الضعاف والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح، مما يُخلّ بشرطه؛ فجواب ذلك من أوجه ذكرها الإمام ابن الصلاح في كتابه "صيانة صحيح مسلم" (١/ ٩٦)، ونقلها عنه النووي في شرحه (١/ ٢٤):

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدّم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسَّر السبب، وإلا فلا يُقبل الجرح إذا لم يكن كذلك، وقد قال الخطيب البغدادي: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة عُلم الطعن

فيهم من غيرهم؛ محمولٌ على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسَّر السبب.

الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسنادٍ نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلًا، ثم يُتبعه بإسنادٍ آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبّه على فائدة فيما قدّمه، وقد اعتذر الحاكم بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمرى، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب؛ حيث ذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، أي بعد خروج مسلم من مصر؛ فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرازق وغيرهما ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفيًا بمعرفه أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رُوي عن مسلم تنصيصًا، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولًا، ثم أتبعه بمن دونهم متابعةً،

وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته، فقد روي عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر صحيح مسلم، وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضًا: يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا: إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح، قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة فقال لي مسلم: إنما قلت: "صحيح"، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن وأحمد؛ ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

قال سعيد: وقدِم مسلم بعد ذلك الريّ، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوًا مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع؛ فاعتذر مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: "هو صحاح"، ولم أقل: "إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف"، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح؛ ليكون مجموعًا عندي، وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته، فقبل عذره وحمده.

وأما ما يتعلق باستشكال بعض الأحاديث، أو عدم إمكانية الجمع بينها من قبل بعض الشراح؛ فليس فيه دليل أبدًا على بطلانها، فالناس

تختلف مداركهم وأفهامهم، خاصةً إذا كان المستشكل يتعلق بأمر غيبي؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله وحكمته.

وفي القرآن نفسه آيات كثيرة يشكل أمرها على كثير من الناس، وآيات يتراءى فيها التعارض، مع أنه كله حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ فهل يعد ذلك طعنًا في القرآن.

وهل ما استشكله النووي، أو الحافظ ابن حجر، حكما عليه بالضعف وعدم الصحة، حتى يتّخذ ذلك وسيلةً للطعن في الصحيحين؟ أم هو الادعاء الباطل الذي لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة؟ وقد رأيت كيف دافع هذان الإمامان عن أحاديث الصحيحين بما لا يدع مجالًا لطاعن فيهما.

وبعد.. فهذا كلام أئمة الدنيا، وجهابذة المحدثين في زمنهم الذين اشتغلوا بالصحيحين، وسبروا أحاديثهما ورجالهما، وأفنوا فيهما أعمارهم وأوقاتهم ورحلاتهم؛ فهل بعد كلام الأئمة يقبل قول لقائل، أو متخرص، يأتي في أعقاب الزمن ليطلق الأحكام جزافًا، وليتَّهم جميع هذه الأمة التي أجمعت على تلقي هذين الكتابين بالقبول، وجلالة المصنِّفيْن في هذا الشأن.

هل مات البخاري قبل أن يبيض صحيحه؟!

من الشبه التي استدل بها على ضعف أحاديث البخاري، وعدم الاعتماد عليهما؛ أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مات قبل أن يبيّض صحيحه، فكان إتمامه على يد غيره، مستشهدًا بكلام المستملي أحد رواة البخاري -

والذي نقله عنه الحافظ بن حجر في (مقدمة الفتح ص ١١)- أنه قال: "انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيَّضة، منها تراجم لم يُثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يُترجَم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول؛ أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويبيّن ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث).

وهذه الشبهة ليست من كيسه فقد رددها قبله "أبو رية"، والغرض من هذا الكلام إيهام القارئ أن الإمام البخاري ترك كتابه مسودة، ومن شأن المسودات أنها لم تُنقَّح، ومن شأن عدم التنقيح أن يأتي الكتاب على غير ما يرام، كل ذلك ليخلصوا إلى ما يريدون من التشكيك في منزلة أحاديث الصحيحين.

وليس في كلام المستملي والباجي ما يشهد لذلك إطلاقًا، فإن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يمت إلا بعد أن نقَّح كتابه وهذَّبه غاية التهذيب، وهذا النقل الذي ذكره الحافظ، إنما هو في شأن التراجم التي بيَّضها البخاري أي ذكرها، ولم يذكر فيها حديثًا، أو الأحاديث التي ذكرها ولم

يذكر لها بابًا، بل إن هذا النقل يدلّ على أن "صحيح البخاري" كان مدونًا في أصل محرر.

وهذه المواضع على ثلاثة أنواع كما ذكر ذلك المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الأنوار الكاشفة ٢٥٧):

الأول: أن يثبت الترجمة وحديثًا أو أكثر، ثم يترك بياضًا لحديث كان يفكّر في زيادته، وإنما أخَّر ذلك لسبب ما؛ ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله، ولم يتيسر له الظفر به حينئذٍ.

الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة، فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث على لما سبق.

الثالث: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضًا للترجمة، لأنه يعْنى جدًا بالتراجم، ويضمنها اختياره، وينبه فيها على معنى خفي في الحديث، أو حمْلِه على معنىً خاص أو نحو ذلك، فإذا كان مترددًا ترك بياضًا ليتمه حين يستقر رأيه، وليس في شيء من ذلك ما يوهِم احتمال خلل فيما أثبته في كتابه.

وأما التقديم والتأخير؛ فالاستقراء يبيِّن أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم، يتقدَّم أحد البابين في نسخة، ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة، وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر، ولذا قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المقدمة بعد إيراده للعبارة السابقة: "قلت: وهذه قاعدة

حسنة يفزع إليها؛ حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًا".

وليس أدلَّ على أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حرّر كتابه، وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي: "لما ألَّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم؛ فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، وروى عنه الفربري قوله: "ما كتبت في كتاب الصحيح حديثًا؛ إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين"، وذلك كي يجتمع له الاطمئنان القلبي مع البحث العلمي.

ومما يدل كذلك على ما بذله البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جهد وتنقيح، وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية التحرير قوله: "جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث".

وقد استفاض واشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدّث بتلك النسخة طلابه، وسمع الناس منه من هذه النسخة، وأخذوا لأنفسهم نسخًا في حياته، وتسابقوا في كتابة أصله، مما يثبت أنه كان مطمئنًا إلى جميع ما أثبته فيها.

تقطيع البخاري للحديث:

ومما يذكره أصحاب الشبهات أيضًا -كدليل على عدم الوثوق والطمأنينة بما ورد من حديث في "صحيح البخاري"- تقطيعه للحديث واختصاره والتصرف فيه؛ حيث اعتبر هذا العمل تدليسًا، وخيانةً في أمانة نقل الرواية كما زعم.

مع أن مسألة تقطيع الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب مما اختلف فيها المتقدمون، فمنهم من أجاز ذلك إذا كان الحديث مشتملًا على عدة أحكام، كل حكم منها مستقل غير مرتبط بغيره، كحديث جابر الطويل في الحج ونحوه، أو كان ما قُطع من الحديث لا يتعلق بما قبله، ولا بما بعده تعلقًا يفضي إلى فساد المعنى، ومن أولئك الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من منعه واختار إيراد الحديث كاملا كما سمعه.

وكما هو معلوم أن الإمام مسلم اختصّ بجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، بخلاف البخاري؛ فإنه قطعها في الأبواب بسبب استنباطه منها، وأورد كثيرًا منها في مظانِّه.

والإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكن يعجزه أن يسرد الأحاديث والطرق كلها في باب واحد؛ فذاك أمر يسهل عليه، ولكنه سلك هذا المسلك؛ لجملة من الأغراض الحديثية والفقهية، ذكرها أهل العلم، فهي في الحقيقة مزية للبخاري، وليست منقصة، ولذا قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (مقدمة الفتح ١٣): "وإذا امتاز مسلم بهذا فللبخاري في مقابلته من الفضل ما

ضمّنه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار".

فالبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه، وغزارة فقهه معنىً يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلّما يورد حديثًا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان، وأغراض تشهد بإمامته وجلالته ورسوخ قدمه في هذا الفن:

ومن ذلك أنه قد يكون المتن قصيرًا، أو مرتبطًا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدًا، فيعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

وربما ضاق عليه مخرج الحديث؛ حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذٍ فيه، فيورده في موضع موصولًا، وفي موضع معلقًا، ويورده تارةً تامًا وتارةً مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

فإن كان المتن مشتملًا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى؛ فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارًا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه.

وأما اقتصاره على بعض المتن، وعدم ذكر الباقي في موضع آخر؛ فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفًا على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع، ويحذف الباقي؛ لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه، كما وقع له في حديث هزيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «إن أهل الإسلام لا يسيِّبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون»، هكذا أورده، وهو مختصر من حديث موقوف، أوله: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال: إني أعتقت عبدًا لي سائبةً، فمات وترك مالًا، ولم يدع وارثًا، فقال عبد الله: «إن أهل الإسلام لا يسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون، فأنت ولي نعمته؛ فلك ميراثه، فإن تأثّمت، وتحرَّجت في شيء، فنحن نقبله منك، ونجعله في بيت المال»، فاقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف، وهو قوله: «إن أهل الإسلام لا يسيبون»؛ لأن مما ليس للرأي فيه مدخل، واختصر الباقي؛ لأنه ليس من موضوع كتابه.

فتبيَّن أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعيد الحديث إلا لفائدة، لكن تارةً تكون في المتن، وتارةً في الإسناد وتارةً فيهما، وحيث تكون في المتن خاصةً لا يعيده بصورته، بل يتصرَّف فيه، فإن كثرت طرقه؛ أورد لكل باب طريقًا، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد.

البخاري ومسلم والإفراط في الطائفية:

ومما ذكر على أنه من الأدلة التي تدل على عدم الوثوق بالصحيحين وعدم اعتبار صحة جميع ما ورد فيهما، ما أسماه بالتطرف الطائفي المفرط، والتعصب الشديد عند مؤلفيهما، ومن شواهد ذلك كما يزعمون إخفاء كثير من المناقب والفضائل للإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والتي ورد ذكرها في كتب السنة الأخرى، وعدم الاحتجاج بأئمّة أهل البيت، في مقابل الاحتجاج بمن عرف بعدائه لهم كالخوارج وغيرهم.

ولتجلية هذا الأمر ينبغي أن يعْلم أن القضية عند صاحبي الصحيح لم تكن قضية طائفية ولا تعصب، ولا مداراة ومداهنة، ولكنها قضية شروط اشترطها كل منهم في كتابه، وفي الرجال الذين يخرج لهم، ولذلك التزموا بها، ولم يحيدوا عنها، بخلاف غيرهم ممن لم يلتزم الصحة كأصحاب السنن والمسانيد، فربما تساهلوا بعض الشيء، ولا سيما في الفضائل، وهذا هو السرّ في أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ خرّج في فضائل علي أكثر مما خرّجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، كما أن صاحبا الصحيح لم يلتزما بإخراج كل حديث صحيح، ولا إخراج أحاديث كل الثقات حتى يلزما بذلك.

ومما يدفع هذه الفرية عن الإمامين؛ أنهما أخرجا أحاديث كثيرةً في فضائل علي وآل البيت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تعتبر من أصحِّ الأحاديث في هذا الباب، فقد ذكر كل منهما في صحيحه بابًا لفضائل عليٍّ، وبابًا لفضائل الحسن والحسين.

وذلك كقول النبي ﷺ لعلي: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في حصار خيبر: «**لأعطين الرّاية غدًا رجلًا يحبه الله ورسوله، أو يحب الله ورسوله**»، ثم بعد ذلك أعطاها لعلي ففتح الله عليه، ومثل ما رواه البخاري في قصة بنت حمزة، واختصام علي وجعفر وزيد بن حارثة فيها، فقد قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت منِّي، وأنا منك**»، ومثل ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عليٍّ نفسه قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النّسمة! إنه لعهد النبي ﷺ: أن لا يحبّك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»، وله شاهد من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند الإمام أحمد.

وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «خرج النبي ﷺ غداةً، وعليه مرْطٌ مرحّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة، فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

كما أخرجا أحاديث كثيرة من رواية أئمة آل البيت كرواية البخاري لحديث (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا)، في قصة صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طريق علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة الشارفين، في كتاب فرض الخمس قال: «كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر، وكان النبي ﷺ أعطاني

شارفًا من الخمس...» الحديث، وهو من طريق علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرج له مسلم أيضًا في باب فضائل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كما أخرج أحاديث عديدة من طريق جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر، ومنها حديث جابر في وصف حجة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولو كانت المسألة طائفيةً لما رويا شيئًا من ذلك.

وأما إخراجهم لبعض أهل البدع كعمران بن حطان وغيره ممن عُرف برأي الخوارج، فقد تقدَّم الكلام عن ذلك في الجزء الأول من هذا الموضوع بما يغني عن إعادته هنا، والمقصود بيان أن المسألة مبناها عندهم على الصدق والضبط، وإلا لما أخرجا في الصحيح لجماعة من الرواة ممن رُموا بالتشيع، بعد أن ثبت عندهما صدقهم وضبطهم، وتحرزهم عن الكذب كعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعلي بن الجعد، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وإسماعيل بن أبان، وجرير بن عبد الحميد، وخالد بن مخلد القطواني.. وغيرهم كثير، ويمكن مراجعة (مقدمة الفتح ٦٤٦).

فتبيَّن أن الأمر لم يكن أمر تعصب وطائفية، وإنما الأمر أمر شروط الشيخين اشترطاها والتزما بها، ومن ثَمَّ لم يخرجا إلا ما صحّ عندهما، وكان على شرطهما، بخلاف غيرهما كالإمام أحمد وغيره؛ فإن شروطهم دون ذلك، وقد روي عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يقول: "نحن إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا".

بين البخاري والذهلي:

ومن ذلك كلام الإمام الذهلي على البخاري، وما جرى بينهما في مسألة اللفظ في القصة المعروفة المشهورة في كتب السير والتراجم، ولسنا في صدد مناقشة وتفصيل ما جرى بين الإمامين، بل بيان موقف أهل العلم من العبارة التي صدرت من الإمام الذهلي وغيره من العلماء، وكيف تعاملوا معها.

فمن المعلوم أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما قدم نيسابور كان الذهلي نفسه يحثّ تلاميذه وطلابه على حضور مجلسه، فلما أقبل الناس على الإمام وذاع صيته؛ دخل في نفسه ما لا يسلم منه بشر، فقال عبارته تلك، قال الحاكم أبو عبد الله: سمعت محمد بن حامد البزاز، قال: سمعت الحسن بن محمد بن جابر يقول: سمعت محمد بن يحيى قال لنا -لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور-: "اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح؛ فاسمعوا منه فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى؛ فحسده بعد ذلك وتكلم فيه".

وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور اجتمع الناس عليه، فحسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس إليه، واجتماعهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: "إن محمد بن إسماعيل يقول: (اللفظ بالقرآن مخلوق)، فامتحِنوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاري، قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله! ما تقول في اللفظ بالقرآن

مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله! فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، ثم قال في الثالثة: فالتفت إليه البخاري، وقال: "القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة"، فشغب الرجل، وشغب الناس، وتفرقوا عنه، وقعد البخاري في منزله.

وقد أنكر البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسبة هذا القول إليه، وقال -كما نقل عنه محمد بن نصر المروزي-: "من زعم أني قلت: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت أفعال العباد مخلوقة"، فنقلها عنه بعض الحساد والمغرضين، وأشاعوا عنه أنه يقول باللفظ، وحملوا عبارته ما لا يحتمل.

ولذا لم يلتفت العلماء وأئمة الجرح والتعديل إلى ذلك، بل عدوه من كلام الأقران بعضهم في بعض، وأصلوا قاعدتهم المعروفة وهي أن "كلام الأقران يُطوى، ولا يُروى"، ولذا قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (السير ١٢/ ٤٥٦) بعد أن ذكر أن بعضهم ترك حديث البخاري لما بلغه أنه يقول باللفظ: "قلت: إن تركا حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم".

وقد تكلم كثير من العلماء الثقات في بعض، ولم يكن ذلك موجبًا لإسقاط ثقتهم وعدالتهم، فتلكم ابن أبي ذئب في الإمام مالك، وتكلم سلمة بن دينار في الزهري، وتكلم عمرو بن علي الفلاس في علي بن المديني والعكس، وتكلم أحمد بن أبي الحواري في هشام بن عمار، وتكلم

أبو نعيم في أبي عبد الله بن مندة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقطوا عدالتهم إلا ببرهان ثابت وجرح مفسَّر يتابعه غيره عليه، قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (لسان الميزان ١/ ٢٠١): "قلت: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبَأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى النبيين والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم! فلا تجعل في قلوبنا غلًّا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم".

موقف أبي زرعة من الصحيحين:

واستدلوا أيضًا بعبارة لأبي زرعة ينتقد فيها صاحبي الصحيح لإخراجهم لبعض الرواة كأحمد بن عيسى المصري، والتي نقلها عنه الخطيب في تاريخه، والذهبي في ميزان الاعتدال، وأنه اعتبرهم متظاهرين بالحديث، أرادوا التصدر وصرف وجوه الناس إليهم.

فقد نقل الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٤/ ٢٢٧) عن سعيد بن عمرو، قال: شهدت أبا زرعة -يعنى الرازي- ذكر كتاب الصحيح الذي ألّفه مسلم بن الحجاج، ثم الصائغ على مثاله -يعني البخاري- فقال لي أبو زرعة: "هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئًا يتشوفون به، ألّفوا كتابًا لم يُسبَقوا إليه؛ ليُقيموا لأنفسهم رياسةً قبل وقتها"، وأتاه ذات يوم -وأنا شاهد- رجل بكتاب الصحيح من رواية

مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح، يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في كتابه قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول".

والجواب: أن يقال: إن هذا الجرح من أبي زرعة مفسَّر، فسَّره هو بنفسه، وبيَّن سبب إيراده، وهو إخراجه لبعض هؤلاء الرواة المنتقدين الذين ذكر بعضهم، وقد ذكر مسلم تبرير ذلك، والرد عليه بعد هذا الكلام، ولهذا لم ينقله المحرف؛ لأنه لا يتفق مع هواه وما أراد.

وهو أحد الوجوه التي ذكرها الإمام ابن الصلاح في كتابه "صيانة صحيح مسلم" (١/ ٩٦)، ونقلها عنه النووي في شرحه (١/ ٢٤)، والتي وجّه فيها إخراج الإمام مسلم لبعض الضعاف أو المتوسطين؛

وهو أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطوّل بإضافة النازل إليه، مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رُوي عن مسلم تنصيصًا؛ حيث قال عندما ذكر له إنكار أبي زرعة: "إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات".

ولا أدلَّ على أن الصواب كان مع الإمام مسلم من أن الخطيب نفسه -الذي نقل هذه العبارة- وثّق أحمد بن عيسى، ولم يلتفت إلى قول من تكلَّم فيه، فكان مع الإمام مسلم، فلماذا لم يورد الكاتب كلام الخطيب

الذي يقول فيه بعد ذلك: "قلت: وما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه"، وعبارة الذهبي في الميزان بعد إيراده لكلام أبي زرعة نفسه: "قلت: احتج به أرباب الصحاح، ولم أرَ له حديثًا منكرًا فأورده".

والثابت عن مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكلّ ما أشار أنّ له علّة؛ تركته، وكلّ ما قال: إنّه صحيح، وليس له علّة؛ أخرجته".

بين البخاري وابن المديني:

ثم نقلوا عبارةً أوردها الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب؛ ليرد عليها، ويبين بطلانها، مستدلًا بها على خيانة البخاري، وعدم أمانته العلمية، وسرقته لجهود الآخرين، ورغبته في التصدر والشهرة على حساب غيره، وحتى يُعطوا العبارة قيمةً علميةً نسبوها إلى الحافظ في (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦)، وتم بتر الرد، وتعقيب الحافظ عليها، وإغفال الكلام الذي قبله في ثناء العلماء والمحدثين على الإمام البخاري، والدفاع عنه، وبطلان ما نُسب إليه.

والعبارة هي قول مسلمة: وألّف علي بن المديني كتاب العلل، وكان ضنينًا به فغاب يومًا في بعض ضياعه، فجاء البخاري إلى بعض بنيه، ورغَّبه بالمال، على أن يرى الكتاب يومًا واحدًا، فأعطاه له فدفعه إلى النسّاخ فكتبوه له، وردَّه إليه، فلما حضر علي تكلم بشيء، فأجابه

البخاري بنص كلامه مرارًا، ففهم القضية، واغتنم لذلك، فلم يزل مغمومًا حتى مات بعد يسير، واستغني البخاري عنه بذلك الكتاب، وخرج إلى خراسان، ووضع كتابه الصحيح فعظم شأنه وعلا ذكره".

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن أورد هذا لكلام: "قلت: إنما أوردت كلام مسلمة هذا لأبيِّن فساده... وأما القصة التي حكاها فيما يتعلق بالعلل لابن المديني، فإنها غنية عن الردِّ؛ لظهور فسادها، وحسبك أنها بلا إسناد، وأن البخاري لما مات علي كان مقيمًا ببلاده، وأن العلل لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير البخاري، فلو كان ضنينًا بها لم يخرجها، إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأخلوقة والله الموفق".

فانظر أخي القارئ إلى هذا التلبيس والتحريف المتعمد، وبتر الكلام لتشويه صورة هذا الإمام الجليل.

النووي وصحيح مسلم:

ومما ادعوه أيضًا أن الإمام النووي نفسه شكك في موارد مختلفة في صحة بعض الأحاديث التي خرَّجها مسلم، بل وصرَّح ببطلان البعض الآخر، مستدلًا بعبارته في شرحه لمقدمة مسلم على الصحيح: "وأما قول مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه في باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله: "ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هنا -يعني في كتابه هذا الصحيح- وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"؛ فمشكل، فقد وضع فيه أحاديث كثيرةً مختلفًا في صحتها؛ لكونها من حديث من ذكرناه، ومن لم

نذكره، ممن اختلفوا في صحة حديثه" (شرح النووي ١/ ١٦).

وعبارته في شرحه لحديث أبي سلمة في "باب بدء الوحي"، الذي يتضمن أن أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ هي سورة المدثر، حيث ادعى أن النووي صرح بأن هذا الحديث ضعيف، بل باطل؛ لأن أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ هي ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١].

مع أن هذا الاستشكال في الموضع الأول، إنما هو في توجيه عبارة الإمام مسلم، مع ما علم من وجود بعض الأحاديث والرجال المنتقدين -كما سبق-، وليس فيه أبدًا ما يدل على تشكيك النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أحاديث الصحيح، أو اتخاذ موقف منها، كما أراد هذا الملبس أن يصوره.

والإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكتفِ بإيراد الإشكال فحسب، بل أعقبه بما يرده، فذكر توجيه الأئمة لعبارة الإمام مسلم، والتي حذفها المغرض؛ لأنها لا تخدمه، كما فعل مع سابقاتها حيث ذكر بعد الكلام السابق توجيه الإمام ابن الصلاح في كتابه "صيانة صحيح مسلم" فقال: "قال الشيخ -يعني ابن الصلاح- وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنًا أو إسنادًا، وليس ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض

رواته، كما هو ظاهر كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة «**فإذا قرأ فأنصتوا**» هل هو صحيح؟ فقال: "هو عندي صحيح"، فقيل: لِمَ لَمْ تضعه ها هنا؟ فأجاب بالكلام المذكور.

وفي موضع آخر عند الكلام على الحديث في باب صفة الصلاة ساق عبارة مسلم، وأجاب عنها بقوله: "ثم قد ينكر هذا الكلام، ويقال: قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها، وجوابه أنها عند مسلم بصفة المجمع عليه، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك، وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح هذا السؤال وجوابه".

وأما ادعاؤه بأن النووي حكم بالبطلان على حديث جابر في صحيح مسلم؛ لأن فيه التصريح بأن أول سورة أنزلت على رسول الله ﷺ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١]، فهو من التلبيس وتحريف الكلام الذي عوّدنا عليه، وعبارة النووي في الشرح هي كالتالي: "قوله: (إن أول ما أنزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١]؛ ضعيف، بل باطل، والصواب أن أول ما أنزل على الاطلاق: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١].

فالحكم بالضعف أو البطلان إنما وقع على القول بأن أول ما أنزل من القرآن مطلقًا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١]، وليس على رواية جابر، فالحديث ليس فيه أبدًا ما يدل على أن أول ما أنزل على رسول الله ﷺ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١] حتى يحكم بضعفه أو بطلانه، ولو رجع إلى كلام النووي نفسه في شرح حديث عائشة؛ لتبين له ذلك حيث قال: "وهذا دليل صريح في أن أول ما نزل من القرآن ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق:١]، وهذا هو

الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف، وقيل أوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١] وليس بشيء، وسنذكره بعد هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله تعالى".

فالكلام إنما هو على القول لا على الحديث، فإن كان أبو سلمة رواي الحديث عن جابر، أو حتى جابر نفسه ممن يرى هذا القول، فهو قول ضعيف، وليس في الروايات أبدًا ما يشهد له، مع أنه قد ثبت عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث قبله، من رواية الزهري عن أبي سلمة التصريح، بأنه أول نزول بعد فترة الوحي، وأنها أوّلية نسبية؛ فلا منافاة إذًا، فأين تشكيك النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في أحاديث الصحيح؟!

الذهبي و"صحيح البخاري":

ومما نسبوه إلى الإمام الذهبي أنه قال في بعض أحاديث الصحيح: "ولولا هيبة الصحيح لقلت: إنها موضوعة!"، وهو كذب مفضوح على هذا الإمام.

فإن عبارته كما في ميزان الاعتدال في ترجمة خالد بن مخلد القطواني عندما ذكر أن البخاري رحمه روى له حديث الولي: «**من عادى لي وليًا**» قال: "فهذا حديث غريب جدًا؛ لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن خالد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ، ولم يُروَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري".

وغاية ما فيها استغرابه للحديث؛ لأنه من طريق خالد بن مخلد، وشيخه شريك، مع ما عُلم من الكلام حولهما، فيقال: إن غاية ما في ذلك أنه صحيح عند البخاري، فيكون من الأحاديث المنتقدة على صاحب الصحيح، وليس مما وقع الإجماع على تلقيه بالقبول، ونحن لا ننكر أن في الصحيح شيئًا من هذا، وقد سبق بحث هذه النقطة، وما حولها من إشكال.

والحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن في الفتح (١١/ ٣٤١) أن للحديث طرقًا أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا، حيث قال -وهو يرد على الذهبي إطلاقه أنه لم يُروَ إلا بهذا الإسناد-: "وإطلاق أنه لم يُروَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود.... ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا"، ثم ذكر بعض الطرق عن عائشة، وأبي أمامة، وعلي، وابن عباس، ومعاذ بن جبل، وأنس.

كما أن المتأمل في عبارة الذهبي يجد فيها مزيد تدعيم لمكانة الصحيح، وليس كما أراد المغرضون، فإن الذي جعلهم يترددون في عدِّ هذا الحديث من منكرات خالد (هيبة الصحيح)، بمعنى أن هذا الحديث لو كان في غير الصحيح؛ لعدّ من منكرات خالد بن مخلد، لما عُرف من حاله، ولكن الذي منعهم من ذلك إخراج صاحب الصحيح له، لما عُلم من علمه وإمامته وشروطه، وانتقائه للأحاديث، وغير ذلك من الأغراض التي ذُكرت في الرجال المنتقدين؛ فهو مزيد توثيق وتدعيم لموقف صاحب الصحيح، وليس فيه أبدًا أي غضٍّ من مكانته، كما أراد

المشككون؛ فأين حكم الذهبي على الحديث بالوضع؟!

أما بالنسبة لغرابة ألفاظه؛ فهو كغيره من الآيات والأحاديث الكثيرة التي تحتاج إلى تفسير، وقد فسَّره أهل العلم، ويمكن مراجعة كلام الحافظ وغيره في شرح الحديث، ولو فتح هذا الباب لردت جملة من الأحاديث الثابتة.

اتهام البخاري بقصر نظره في نقد الحديث:

يدعي بعض المغرضين أن المنهج الذي اتبعه الإمام البخاري في جمع صحيحه لم يكن منهجًا علميًّا؛ إذ لم يهتم بالنقد الداخلي للحديث "نقد المتن"، وقد نتج عن ذلك -في زعمهم- أنه أثبت في صحيحه أحاديث دلَّ على وضعها وعدم صحتها الحوادث التاريخية، والمشاهدة التجريبية، والحس، والواقع، وساقوا لذلك أمثلة منها:

حديث: «**لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة**».

وحديث: «**من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر**».

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في أمانة الإمام البخاري، وتشكيك المسلمين في صحة ما احتواه صحيحه من سنة النبي ﷺ.

والجواب:

١- إن النظرة المنصفة تؤكد أن البخاري وأئمة الحديث جميعًا قد أولوا المتن اهتمامًا كبيرًا إلى جانب الإسناد، فجهابذة نقاد السند هم

جهابذة نقاد المتن في آن واحد، والبخاري كان لا يقبل حديثًا، إلا وله أصل يحفظه من القرآن، أو السنة الثابتة عنده.

٢- إن حديث: «**لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة عام..**» دليل عليهم لا لهم؛ لأن النبي ﷺ لم يقل إن انتهاء العالم بعد مائة عام، وإنما أخبر أنه لا يبقى على وجه الأرض أحد من الموجودين الآن حيًّا بعد مائة عام، وقد كان هذا بالفعل، فكيف يكون مخالفًا للحقيقة؟!

٣- لقد أثبت الطب الحديث أن العجوة علاج للسم والسحر؛ فهي مبيدة للديدان التي تؤدي إلى تسمم داخلي، ولما كان السحر مرضا نفسيا فقد احتاج لعلاج نفسي، فإذا أخذنا في الاعتبار فوائد العجوة الطبية، وأنها وصفة النبي ﷺ؛ فإن ذلك يحدث أثرًا طيبًا في نفس المسحور يساعد على شفائه.

التفصيل:

أولًا: نقد البخاري لكل الأحاديث سندًا ومتنًا:

أي منصف متحرٍّ للدقة ومطَّلع على كتب الحديث؛ يتأكد له منذ الوهلة الأولى أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكذلك باقي رواة وعلماء الحديث، قد اهتموا بالمتن تمامًا كاهتمامهم بالسند.

"فأي طالب علم درس أو قرأ أي كتاب في مصطلح الحديث، يتبين له سقوط هذا الزيف عن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصةً، وعن رواة وعلماء الحديث عامةً، فأي كتاب في مصطلح الحديث يشترط لاعتبار الحديث

صحيحًا أو حسنًا شرطين أساسيين هما:

سلامته من أن يكون شاذًّا أو معلَّلًا...، والشذوذ عندهم قسمان: شذوذ في السند، وشذوذ في المتن، وكذلك العلة قسمان: علة في السند، وعلة في المتن، وهي حقيقة مقررة يعرفها صغار طلبة العلم.... إننا نجد عند المحدثين قاعدة أدقّ وأبلغ، وهي قاعدة متفق عليها بينهم جميعًا يقررون فيها: أنه قد يصح السند، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد يصح المتن، ولا يصح السند، لورود دلائل على صحة المتن من طرق أخرى.

وذلك لا يدع مجالًا للشك أن المحدثين والرواة احتاطوا من النظرة الشكلية القاصرة، وأنهم احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة في منهج موضوعي شامل ومتعمق أيضًا".

لقد قرر المحدثون أن صحة السند لا تقتضي صحة المتن؛ لذلك فإنهم نقدوا المتن أيضًا، وذلك عن طريق تصحيحه قبل تفسيره وتحليله، وقد كشفوا عن أخطاء وتحريفات وتصحيفات المتن في مؤلفات مستقلة رائدة من أشهرها كتاب العسكري "تصحيفات المحدثين".

إن جهابذة نقاد السند هم جهابذة نقاد المتن في آن واحد، مثل الإمام البخاري والإمام مسلم:

لقد تتابعت الجهود لصياغة منهج نقد المتن، وظهرت ضوابط دقيقة ذكر بعضها ابن القيم؛ مثل: اشتمال المتون على المجازفات، ومخالفتها

للحس، وسماجة المعنى، وركاكة الأسلوب، والمناقضة للسنة الصريحة، أو لصريح القرآن، أو لأنها لا تشبه كلام رسول الله ﷺ، أو ادعاؤها على النبي ﷺ فعلًا ظاهرًا بمحضر الصحابة، وأنهم اتفقوا على كتمانه.

وهكذا فقد اهتم علماء الحديث اهتمامًا بالغًا بدراسة متن الحديث، واستوفوا تلك الدراسة، وبذلوا قصارى جهدهم في العناية بها، ولقد كان الهدف الذي يسعون إليه من دراسة الإسناد ونقده؛ هو تمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وحماية السنة من العبث والكيد، وكل ذلك مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقد المتن إلى جانب الإسناد.

وتوثيق الراوي لا يتم إلا بثبوت عدالته وضبطه، وهذا الأخير إنما يعرف بمقارنة مرويات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين.

من أجل ذلك نشأت علوم لا تكتفي بدراسة الإسناد، بل تعني بدراسة الإسناد والمتن جميعًا، ومن ذلك: الحديث المقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمصَحَّف، والموضوع، وزيادة الثقة، كما أنشئت علوم تتعلق بدراسة المتن خاصة، من ذلك: غريب الحديث، أسباب وروده، ناسخه ومنسوخه، مشكله، محكمه... إلخ.

وفي ذلك بذل المحدثون جهدًا لا نظير له، ومن جهودهم هذه في دراسة المتن ما وضعوه من علامات وضوابط يُعرَف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده، من ذلك:

١- ركاكة اللفظ في المروي: فيدرك من له إلمام باللغة ومعرفتها أن ذلك

لا يمكن أن يكون من كلام النبي ، ﷺ إذا صرح الراوي بأنه لفظه، وإلا فمدار الركاكة على المعنى، وإن لم ينضم إليها ركاكة اللفظ.

٢- مخالفة الحديث لنص القرآن أو السنة المتواترة.

٣- ما اشتمل على ، مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير، أو وعيد عظيم على فعل يسير..

٤- أن يكون الحديث مخالفًا لبدهيات العقول؛ بحيث لا يمكن تأويله.

٥- أن يكون الحديث مخالفًا لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ.

٦- صدور الحديث من راوٍ تأييدًا لمذهبه.

٧- ألَّا يتضمن الحديث أمرًا من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله.

ذلك كله فضلًا عن أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان جديرًا بالثقة؛ فكيف يكون جديرًا ، بها وهو يُتَّهم بهذه التهمة؟!

"أم أنه -كما هو الواقع- حاز على هذه الصفة (ثقة) بأنه اجتاز اختبارًا شاملًا لشخصيته؛ لتحقيق صفة (العدالة)، أو ما نسميه الآن (الأمانة العلمية)، وصفة (الضبط) أو ما يمكن أن نسميه (الكفاية العلمية) التي بها يكون على مستوى استيعاب الحديث وأدائه كما سمع، وفي الواقع أن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بالثقة يرتبط بنقد المتون ارتباطًا قويًّا؛ لأن توثيق الراوي لابد فيه من اختبار مروياته وعرضها على روايات الثقات، فإن وجدنا روايته موافقة -ولو من

حيث المعنى- لرواياتهم، أو كانت له مخالفة نادرة؛ عرفنا حينئذٍ كونه (ضابطًا)، وحكمنا له مع اتصافه بالعدالة بأنه (ثقة).

وهذه كتب الجرح والتعديل مليئة بألفاظ الجرح للراوي بسبب الخطأ في مروياته، مثل قولهم: "فلان منكر الحديث"، "يروي المناكير"، "يروي الغرائب"، "روى حديثا باطلًا"، "رواياته واهية" وغير ذلك كثير، يدل على أن المحدثين كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم!

ولكن ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن للسند قيمته التي لا تُجحد ولا تُنكر في ميزان النقد...

بل إنا لنعتز بعناية علمائنا ورواتنا بنقد الأسانيد، بل بتقديم الأسانيد على المتون في كثير من المواضع؛ وذلك لأن المتن في كثير من الأحيان ربما لا يشتمل على دلائل توحي بشيء يستدل به على صحة النص أو سقمه، مما يجعل نقد السند متعينًا ومقدَّمًا لا محالة، على حين تبقى أفكار الناقد غير المسلم في مثل هذا الوضع حائرة في متاهات واحتمالات الحدس والتخمين، واتجاهات الظنون والتخيلات".

ومما يؤكد اعتناء البخاري بالمتن وأصوله أنه كان لا يروي الموقوف الذي روي عن الصحابي، أو المقطوع الذي وقف على التابعي إلا إذا كان له أصل من القرآن ، الكريم أو السنة الصحيحة المسندة، "قال سليم بن مجاهد: كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، فخرجت حتى لحقته، فقلت له:

أنت تحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم وأكثر، ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة والتابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظًا عن كتاب أو سنة".

وإليك هذا المثال الذي يرد على هذه الشبهة ردًّا دامغًا؛ إذ يؤكد عكس ما ذهب إليه هؤلاء، وبراءة البخاري ومنهجه من شبهتهم تلك:

فقد جاء في المسند: حدثنا عبدالله، حدثني أبي، حدثنا يزيد، أنبأنا المسعودي، وهاشم -يعني بن القاسم-، حدثنا المسعودي، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أمتي أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب، إنما عذابها في الدنيا القتل والبلابل والزلازل**»، قال أبو النضر: "بالزلازل والقتل والفتن".

وقد أشار شيخ الصنعة الإمام أبو عبدالله البخاري إلى ذلك بعد أن أورد طرق هذا الحديث، وبيَّن ما فيها من الاضطراب، فقال: "والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة -وأن قومًا يُعذَّبون، ثم يُخرجون- أكثر، وأبين وأشهر".

"وهذا يدل على أن البخاري أضاف إلى اضطراب السند نقد المتن، وأنه مخالف للأحاديث الصحيحة التي تكاد تكون متواترةً بأن أناسًا من أمة محمد ﷺ يدخلون النار، ثم يخرجون منها بشفاعة النبي ﷺ".

وعليه: يكون البخاري، وكذلك كل الرواة وأهل الحديث رَحِمَهُمُ اللَّهُ جميعًا؛ قد اهتموا بالمتون تمامًا كاهتمامهم بالأسانيد؛ فكيف نتَّهم البخاري بأنه أهمل نقد المتن؟! وإن كان اهتمامهم وتقديمهم للأسانيد لا عيب فيه على نحو ما تقدم، والكل يخدم السنة النبوية المطهرة.

ثانيًا: حديث: «**لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة**» حديث صحيح سندًا ومتنًا:

إن هذا الحديث هو جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلَّم قام النبي ﷺ فقال: **أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو "اليوم" على ظهر الأرض أحد**»، قال ابن عمر: فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله ﷺ: «**لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد**» يريد بذلك أن تخرم ذلك القرن.

"فهذا نص الحديث واضح في أن الرسول ﷺ أخبر صحابته في آخر حياته، وجاء في رواية جابر -قبل وفاته بشهر-: أن من كان منهم على ظهر الأرض حيًّا حين قال الرسول تلك المقالة لا يعمَّر أكثر من مائة سنة، ولم يفطن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول ﷺ بمن هو على ظهرها "اليوم" فظنوه على إطلاقه، وأن الدنيا تنتهي بعد مائة سنة، فنبَّههم ابن عمر إلى القيد في لفظ الرسول ﷺ، وبيَّن لهم مراد النبي ﷺ

أنه عند انقضاء مائة سنة من مقالته ينخرم ذلك القرن؛ فلا يبقى أحد ممن كان موجودًا حال تلك المقالة، وكذلك فعل علي بن أبي طالب، كما في رواية الطبراني، وبالفعل؛ استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتًا فوجدوه أبا الطفيل عامر بن واثلة، وقد مات سنة عشر ومائة، أو مائة، وهي رأس مائة سنة من حديث الرسول ﷺ؛ حيث أخبر بأمر مغيب، فوقع كما أخبر به.

وبالتالي فإن قوله هذا لم يخالف الحوادث الزمنية، بل إنه كان متفقًا معها تمامًا؛ إذ إنه لم يتعدَّ أحد من سامعي هذا الحديث، أو من كانوا في عصره هذه المدة.

قال النووي: "هذه الأحاديث قد فسَّر بعضها بعضًا، وفيها علم من أعلام النبوة، والمراد: أن كل نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قلَّ أمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة، ومعنى «نفس منفوسة» أي: مولودة".

وعليه: فإن هذا الحديث يُعدّ معجزةً من معجزات الرسول ﷺ، وليس شاهدًا على عدم صحته كما يزعمون، ويُعدُّ دليلًا -أيضًا- على اهتمام البخاري بالسند والمتن معًا، وعدم إتيانه بأحاديث متونها باطلة مخالفة للوقائع التاريخية، أو العقل، أو غيرها، كما يدَّعي هؤلاء، وإنما كان ينظر إلى الحديث قبل إيراده نظرة مدقق في سنده ومتنه.

ثالثًا: أن حديث: «**من تصبح كل يوم سبع تمرات..**» حديث صحيح سندًا ومتنًا:

هذا الحديث قد أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كما أخرجه الإمام مسلم، والإمام أحمد، وقد بيَّن العلماء المقصود من هذا الحديث، فمنهم من خصصه بتمر المدينة؛ اعتمادًا على الأحاديث المقيدة بذلك، ومنهم من أطلقه، والذي ارتضاه الأكثرون تخصيصه بعجوة المدينة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة، لا سيما لمن اعتاد الغذاء به... نفع هذا العدد من التمر، من هذا البلد من هذه البقعة بعينها -من السم والسحر بحيث تمنع إصابته- من الخواص التي لو قالها بقراط وجالينوس، وغيرهما من الأطباء؛ لتلقاها عنهم الناس بالقبول والإذعان والانقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن. فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحي؛ أولى بأن نتلقى أقواله بالقبول وترك الاعتراض".

وعليه: "فإن المبادرة إلى تكذيب حديث ورفضه لا تصح إلا إذا وهن طريقه، أو حكم العقل والطب حكمًا قاطعًا بتكذيبه وبطلانه، وهذا الحديث قد صحَّ سنده من غير طريق عن أئمة الحديث، ورواه ثقات عدول لا مجال لتكذيبهم، ومتنه صحيح على وجه الإجمال؛ إذ أثبت للعجوة فائدةً، وحضَّ على أكلها، ومن المقرر -حتى في الطب الحديث- أن العجوة مغذية، ولا شك في أن الأمراض الداخلية -من تعفن الأمعاء، وانتشار الديدان- سموم تودي بحياة الإنسان إذا استفحل

أمرها، إذاً؛ فالحديث من حيث معالجة العجوة للسموم بالجملة صادق لا غبار عليه".

وقد شاء الله تعالى أن تبرز هذه الحقيقة إلى عالم الوجود، وتكشف البحوث العلمية الأثر العظيم للتمر، وذلك فيما نشرته جريدة "الأهرام" تحت عنوان: (البلح علاج لأمراض العيون، والجلد، والأنيميا، ولين العظام، والبواسير، ويساعد على الولادة بسهولة): "أثبتت الأبحاث العلمية التي أجريت أخيرًا بالمركز القومي للبحوث أن البلح غذاء كامل، ويفيد في وقاية الجسم، وعلاجه من أمراض العيون، وضعف البصر، وعلاج الأمراض الجلدية، كالبلاجرا، وأمراض الأنيميا، وحالات النزيف، ولين العظام، والبواسير، ويساعد المرأة الحامل على الولادة بسهولة.

صرح بذلك الدكتور عبد العزيز شرف، المشرف على وحدة بحوث الأدوية بالمركز القومي للبحوث، وأضاف قائلًا: "إن الأبحاث أثبتت كذلك أن البلح يعادل اللحم في قيمته الغذائية، ويتفوق عليه بما يعطيه من سعرات حرارية، ومواد معدنية، وسكرية؛ وذلك بالإضافة إلى أنه غني بالكالسيوم، والفسفور، والحديد، ويحتوي على غالبية الفيتامينات المعروفة".

هذا بالنسبة لاستخدام العجوة في الطب كعلاج للسموم بالجملة، وإذا ذهبنا إلى "السحر" نجد أنه مرض نفسي، يحتاج إلى علاج نفسي، والإيحاء النفسي له أثر كبير في شفاء المرضى بمثل تلك الأمراض، وإذا

أخذنا العجوة على أنها مغذية مفيدة للجسم، مقوّية للبنية، قاتلة للديدان، قاضية على تعفن الفضلات، وأنها من عجوة المدينة -مدينة النبي ﷺ- وأن هذا العلاج وصفه ﷺ، وهو الذي لا ينطق عن الهوى؛ فلا شك في أن ذلك يحدث أثرًا طيبًا في نفس المسحور".

وعليه: فإن هذا الحديث لا يخالف الشواهد التجريبية أو الحوادث الزمنية في شيء، كما زعموا بل يتفق معها تمامًا، وهذا يثبت أن البخاري كان عالـمًا بمتون الأحاديث، لا يرويها إلا بعد النظر في سندها ومتنها معًا.

الخلاصة:

أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وكذلك باقي رواة الحديث- قد اهتموا بالمتن كاهتمامهم بالأسانيد تمامًا، واحتاطوا لذلك جيدًا، وأعدوا له العدة الكاملة. فكان الإمام البخاري لا يقبل حديثًا إلا بعد النظر في متنه، فإن وافق الكتاب والسنة أخذه، وإن خالف فلا يقبله، فنقده كان للمتن والإسناد معًا، فكما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهبذًا في نقد السند كان جهبذًا في نقد المتن أيضًا.

لقد قامت علوم كثيرة تعني بدراسة الإسناد والمتن جميعًا، مثل دراساتهم الحديث المقلوب، والمضطرب، والمعلل، والمصحَّف.. وغيرها، وكذلك أنشأت علوم تختص بدراسة المتن خاصةً؛ كعلوم غريب الحديث، وناسخه ومنسوخه، ومشكله ومحكمه؛ إذ قرر

المحدثون أن صحة السند لا تقتضي صحة المتن.

لقد كان البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ جديرًا بالثقة في كل ما رواه؛ فكيف نال ذلك؟! بالطبع لكي ينال هذه الثقة؛ فإنه قد اجتاز اختبارًا شاملًا لشخصيته، يجعله قادرًا على الحكم على متن الحديث وسنده وقبول الصحيح سندًا ومتنًا، لا سندًا فقط.

نقد البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحديث: «**إن أمتي أمة مرحومة...**»، من ناحية المتن يؤكد إمامته لصنعة الحديث وثقله فيها، ويؤكد فساد هذه الشبهة، فقد أضاف إلى اضطراب السند نقد المتن، وأنه مخالف للأحاديث الصحيحة؛ فكيف تصح هذه الشبهة مع هذا المثال الحي؟!

إن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بهذه الثقة يرتبط بقدرتهم على نقد المتون ارتباطًا قويًّا، فتوثيق الراوي لابد فيه من اختبار مروياته، ومقارنتها بروايات الثقات، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن للسند قيمةً لا تُجحد ولا تنكر في ميزان النقد؛ لذلك كان الاهتمام كبيرًا به عند نقاد الحديث.

إن حديث: «**لا يبقى على ظهر الأرض..**» قد روي من طرق عدة، مؤداها: أن انقضاء مائة سنة من قوله ﷺ: لن يبقى أحد ممن كانوا موجودين في عهده ﷺ وليس انتهاء العالم عند ذلك.

إنه بالحوادث الزمنية قد ثبت أن هذا الحديث حقيقة تاريخية، ويعدّ معجزةً من معجزاته ﷺ؛ فقد أثبت العلماء أن آخر الصحابة موتًا قد

مات على رأس مائة سنة من حديثه ﷺ، ولم يتعدَّ أحد من سامعي الحديث، أو من كانوا في عصره هذه المدة الزمنية.

إن حديث: «**من اصطبح كل يوم..**» صحيح متنًا وسندًا، وذلك بالشواهد التجريبية والأدلة التاريخية والعلمية، فقد أثبتت العلوم التجريبية والطبية صحة هذا الحديث.

إن العجوة علاج للسموم والسحر؛ إذ تعمل على قتل الديدان التي تؤدي إلى التسمم إلى جانب فوائدها الطبية والغذائية الجمَّة، كما أن السحر مرض نفسي، فإذا وضعنا في الاعتبار فوائدها، وأنها من وصف النبي ﷺ؛ فإن ذلك يُحدث أثرًا طيبًا في نفس المسحور يساعد على شفائه[1].

ادعاء أن البخاري كان يصرف الأحاديث عن حقيقتها:

يدعي بعض الطاعنين في السنة أن الإمام البخاري كان يصرف الأحاديث عن ظاهرها وحقيقتها، مستدلين على ذلك بأحاديث الحوض؛ فقد روى بسنده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «... **ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم...**»، ثم فسّر معنى «**أصحابي**» بالمرتدين الذين ارتدوا على عهد أبي بكر، فقاتلهم أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ متابعًا في ذلك تفسير شيخه قبيصة بن عقبة. في حين أن

(1) http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-01-0139

معنى «**أصحابي**» هو على حقيقته، ولا يصرف إلى معنى المرتدين، ويؤيد ذلك ما رواه البخاري نفسه عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال: لقيت البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقلت: طوبى لك، صحبت النبي ﷺ وبايعته تحت الشجرة. فقال: يا ابن أخي! أنت لا تدري ما أحدثنا بعده.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في نقلة السنة وحماتها.

والجواب:

١- لقد حدد العلماء والمحدثون من عناهم النبي ﷺ بقوله: «**أصحابي**» -وفي رواية: «**أصيحابي**»- في الحديث الذي نحن بصدده بأنهم هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقاتلهم أبو بكر، ولم يشر أحدهم إلى أن المعنى الاصطلاحي لكلمة "الصحابي" هو المقصود هنا؛ لتيقنهم بعدالة الصحابة أجمعين.

٢- ليس في حديث البراء بن عازب أية إشارة إلى ارتداد الصحابة -رضوان الله عليهم- بعد النبي ﷺ غاية الأمر أنه لما غبط من التابعي بصحبة النبي ﷺ سلك مسلك التواضع، فردَّ عليه قائلًا: أنت لا تدري ما أحدثنا بعده، فكأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تقالَّ ما عليه هو وإخوانه من الصحابة الكرام، في مقابلة ما ينبغي أن يكونوا عليه؛ فلله درهم، وما أشد تواضعهم، وما أبعد الطاعنين فيهم عن الحق والإنصاف!!

التفصيل:

أولًا: تفسير كلمة «**أصحابي**» في الحديث المستند إليه:

نشير بادئ ذي بدء إلى أن مثيري هذه الشبهة طعنوا في الصحابة الكرام جميعهم، قبل أن يطعنوا في أشهر أئمة الحديث الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وذلك أنهم اعتقدوا اعتقادًا جازمًا أن المراد بـ«**أصحابي**» أو «**أصيحابي**» في الحديث الذي استشهدوا به؛ هو المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة، والحق خلاف ما زعموا.

قال الإمام ابن حجر العسقلاني: "قال الفربري: ذكر عن أبي عبد الله البخاري عن قبيصة قال: هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر، فقاتلهم أبو بكر، يعني: حتى قُتلوا، وماتوا على الكفر.

وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين.

ويدل قوله: «**أصيحابي**» بالتصغير على قلة عددهم، وقال غيره: قيل: هو على ظاهره من الكفر، والمراد بـ(أمتي) أمة الدعوة لا أمة الإجابة. ورجح بقوله في حديث أبي هريرة: «**فأقول: سحقًا وسحقًا**»، ويؤيد كونهم خفي عليه حالهم، ولو كانوا من أمة الإجابة؛ لعرف حالهم بكون أعمالهم تعرض عليه، وهذا يرده قوله في حديث أنس: «**حتى إذا**

عرفتهم»، وكذا في حديث أبي هريرة، وقال ابن التين: "يحتمل أن يكونوا منافقين، أو من مرتكبي الكبائر".

وقيل: هم قوم من جفاة الأعراب دخلوا في الإسلام رغبةً ورهبةً، وقال الداودي: لا يمتنع دخول أصحاب الكبائر والبدع في ذلك، وقال النووي: قيل هم المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يُحشروا بالغرة والتحجيل؛ لكونهم من جملة الأمة، فيناديهم من أجل السيما التي عليهم، فيقال: إنهم بدلوا بعدك، أي: لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه. قال عياض وغيره: وعلى هذا فيذهب عنهم الغرة والتحجيل، ويطفأ نورهم. وقيل: هم أصحاب الكبائر والبدع الذين ماتوا على الإسلام، وعلى هذا فلا يقطع بدخول هؤلاء النار؛ لجواز أن يذادوا عن الحوض أولًا -عقوبةً لهم- ثم يُرحموا، ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل، فعرفهم بالسيما، سواء كانوا في زمنه أو بعده، ورجَّح عياض والباجي وغيرهما ما قال قبيصة راوي الخبر: إنهم ارتدوا بعده ﷺ، ولا يلزم من معرفته لهم أن يكون عليهم السيما؛ لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم. والمرتد قد حبط عمله، فقد يكون عرفهم بأعيانهم لا بصفتهم، باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم، ولا يبعد أن يدخل في ذلك أيضًا من كان في زمنه من المنافقين، و«**تبقى هذه الأمة فيها منافقوها**» فدلَّ على أنهم يحشرون مع المؤمنين، فيعرف أعيانهم، ولو لم يكن لهم تلك السيما، فمن عرف صورته ناداه مستصحبًا لحاله التي فارقه عليها في الدينا.

وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستبعد، لتعبيره في الخبر بقوله

«**أصحابي**»، وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده.

وأجيب بحمل الصحبة على المعنى الأعم، واستبعد أيضًا أنه لا يقال للمسلم -ولو كان مبتدعًا-: «**سحقًا**»، وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قضي عليه بالتعذيب على معصية، ثم ينجو بالشفاعة؛ فيكون قوله: «**سحقًا**» تسليمًا لأمر الله، مع بقاء الرجاء.

وكذا القول في أصحاب الكبائر، وقال البيضاوي: ليس قوله: «**مرتدين**» نصًّا في كونهم ارتدوا عن الإسلام، بل يُحتمل ذلك، ويُحتمل أن يُراد أنهم عصاة المؤمنين المرتدون عن الاستقامة يبدلون الأعمال الصالحة بالسيئة".

إن ثمة ملاحظات أربعًا يطرحها النص السابق، وهي جديرة بالذكر في سياق دفع الشبهة المثارة، وتفنيد ما استند إليه أصحابها، وهي على النحو الآتي:

١- لقد أورد الإمام ابن حجر العسقلاني في نصه السابق -وقد أثبتناه كاملًا على طوله- أقوال العلماء المحققين في تفسير ما نحن بصدده، وكأنه علم أن سيكون من ورائه طاعنون يطعنون في الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -متمسكين بالمعنى الاصطلاحي لكلمة «**أصحابي**» في الحديث الذي نحن بصدده، ويطعنون في البخاري؛ ذاهبين إلى أنه صرف معنى الحديث الذي استندوا إليه عن معناه.

٢- لقد أورد ابن حجر العسقلاني في كتابه "الإصابة في تمييز الصحابة" المعنى الاصطلاحي لكلمة «**صحابي**» فقال: "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام؛ فيدخل فيمن لقيه، من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه، أو لم يره لعارض كالعمى"، نقول: لم يغب عن ذهن هؤلاء العلماء لحظة كون الصحابة كلهم عدولًا، بتعديل الله عَزَّوَجَلَّ، وتعديل رسوله ﷺ لهم، في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وإن اعتقاد هؤلاء العلماء الجازم بعدالة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ليفسر لنا عدم وجود أية إشارة من أحدهم يستفاد منها -ولو من بعيد- أن المقصود بـ«**أصحابي**»، و«**أصيحابي**» في الحديث هو المعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه لكلمة (صحابي)، كما يدعي هؤلاء.

٣- تتفق الأقوال السابقة في أن المراد بالأصحاب، والأصيحاب ليس المعنى الاصطلاحي عند علماء المسلمين، وإن الباحث المحقِّق لا يعجز عن أن يجمع، ويوفق بين هذه الأقوال جميعها، بأن "المراد بهم: مطلق المؤمنين بالنبي ﷺ المتبعين لشريعته، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة: أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي: أصحاب الشافعي، وهكذا، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع. وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب: (أصحابنا) مع أن بينهم وبينه عدة من السنين".

٤- "لو افترضنا أن المراد بالأصحاب في الحديث، الأصحاب في زمنه

ﷺ فالمراد بهم: الذين صاحبوه صحبة الزمان والمكان مع نفاقهم" كقوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم:٢].

ونخلص من هذا إلى أن الذين قصدهم النبي ﷺ من قوله: «**أصحابي**» ليس على المعنى الاصطلاحي، وهم صحابته ﷺ، وإنما قصد المرتدين الذين ارتدوا على عهد أبي بكر، فقاتلهم أبو بكر، وبذلك فالمعنى الذي ذكره البخاري هو المعنى الصحيح الذي عليه جمهور العلماء، ومن ثَمَّ؛ فلا دليل ولا صحة لهذه الدعوى التي تتَّهم البخاري بمحاولة صرف أحاديث النبي ﷺ عن حقيقتها وظاهرها.

ثانيًا: التفسير الصحيح لحديث البراء بن عازب:

لقد استند مثيرو هذه الشبهة إلى الحديث الذي رواه البخاري عن العلاء بن المسيب عن أبيه أنه قال: «لقيت البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ فقلت: طوبى لك، صحبت النبي ﷺ، وبايعته تحت الشجرة، فقال: يابن أخي، أنت لا تدري ما أحدثنا بعده»؛ في الذهاب إلى أن الصحابة بالمعنى الاصطلاحي للصحبة ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ، وأحدثوا ما يخالف سنته ومنهجه، وفي الذهاب كذلك إلى أن هذا الحديث يؤكد أن المعنى الاصطلاحي لكلمة «**أصحابي**»، و«**أصيحابي**» هو المراد في حديث الذود عن الحوض.

إن هذا الحديث لا يقف دليلًا على ما استدللتم به عليه أيها الطاعنون؛ لأن الأمر لا يعدو أن يكون حوارًا دار بين تابعي وصحابي، والتابعي غبط الصحابي بصحبة رسول الله ﷺ، وهو مما يُغبط به، لكن الصحابي

سلك مسلك التواضع في جوابه، رادًّا عليه بقوله: «يا ابن أخي، أنت لا تدري ما أحدثنا بعده»، وهو يشير إلى ما وقع لهم من النزاعات والحروب وغيرها، فخاف غائلة ذلك، وذلك من كمال فضله.

إن الصحابي الجليل البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعبر هنا عما يجيش في نفسه ونفوس الصحابة أجمعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -من تواضع جمّ، وإحساس بتقصيرهم حيال المكانة التي أنزلهم الله إياها، والمقام الذي أقامهم فيه؛ إذ عدَّلهم سبحانه، وعدَّلهم رسوله ﷺ، وهل هناك شرف أسمى من أن يقول الله عَزَّوَجَلَّ فيهم أجمعين: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة:٨]؟!!

وقول البراء بن عازب هنا من قبيل قول عمر: «ألا ليت أم عمر لم تلده»؛ فهل هذا سخط من عمر على وجوده في هذه الحياة، أو بسبب ذنوب وقع فيها يتمنى أن لم يكن؟! بالطبع لا، بل هو الورع والتواضع، وكل الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا على هذا الحال من التواضع الجم، والإحساس بالتقصير مهما بلغت طاعتهم لربهم، فما أشد تواضعهم، ونبل أخلاقهم!!

وكيف لا؛ وقد تربوا في مدرسة النبوة على التواضع الجمّ الذي علمهم إياه رسول الله ﷺ.

ثم إن هناك سؤالًا مهمًّا يطرح نفسه -إذا اعتبرنا قول البراء بن عازب تعبيرًا عن ارتدادهم- وهو: هل يشعر المرتد بالذنب ويتألم؟! لا أعتقد ذلك أبدًا، فالمرتد مقتنع بما فعل، لا يندم عما أذنب. ومن هنا نعلم ما كان عليه الصحابة الكرام من التواضع والخوف من الله عَزَّوَجَلَّ مع يقيننا

أنهم بذلوا ما لم يبذله أحد من أجل هذا الدين.

وعلى هذا فنحن نقرر أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى لم يقصد إلى ما قصد إليه المدعون من اتهامه بصرف الأحاديث عن ظاهرها؛ بل هو أبعد ما يكون عن ذلك لما عرف عنه من سلامة معتقده ودينه، وورعه وعلمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

الخلاصة:

لقد طعن مثيرو هذه الشبهة في الصحابة الكرام جميعهم، بزعم أنهم ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ قبل أن يطعنوا في الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بزعمهم أنه صرف لفظة «**أصحابي**» «**أصيحابي**» الواردة في أحاديث الذود عن الحوض يوم الحشر عن معناها الحقيقي الذي قصده النبي ﷺ.

لقد أورد ابن حجر العسقلاني في شرحه لـ"صحيح البخاري" أقوال العلماء والمحدثين فيمن عناهم النبي ﷺ بقوله في الحديث الذي معنا: «**أصحابي**» «**أصيحابي**»، ولم يوجد لدى أحدهم أية إشارة يستفاد منها أن المعنى الاصطلاحي لكلمة (صحابي) هو المراد هنا.

إن المراد بكلمة «**أصحابي**» في هذا الصدد: الذين صاحبوه صحبة الزمان والمكان، مع نفاقهم.

إن البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما ردَّ على التابعي الذي غبطه بصحبة النبي ﷺ قائلًا له: أنت لا تدري ما أحدثنا بعده -سلك مسلك

التواضع، مشيرًا إلى ما وقع للصحابة رضي الله عنهم- بعده ﷺ من حروب وغيرها، فخاف غائلة ذلك، وذلك من كمال فضله، وليس في قولته تلك دليل على ارتداد الصحابة بعد مفارقة النبي ﷺ إياهم.

وإذا كان المعنى الذي ذكره البخاري هو المعنى الصحيح المتفق عليه من قبل العلماء والمحدثين، فإن دعوى محاولة صرف البخاري معاني الأحاديث عن ظاهرها الحقيقي الصحيح دعوى باطلة، هدفها النيل من نقلة السنة وحماتها، وأنى لهم ذلك، وخاصةً أنهم قوم استفاضت عدالتهم، ومن استفاضت عدالته لا يقبل الجرح فيه[1].

ادعاء أن فارسية البخاري أعاقت تمكنه في الحديث:

يدعي بعض المشككين أن الإمام البخاري لم يكن متمكنًا من علم الحديث والأثر؛ وذلك لأن العلماء اشترطوا في المشتغل بهما أن يكون عالـمًا باللغة العربية وأساليبها، وما تحيل إليه ألفاظها، ولم يكن هو كذلك.

مستدلين على ذلك بأنه كان فارسيًّا، وليس عربيًّا، وأن اسمه (بردزبه) وليس البخاري، وفارسيته هذه قد أعاقته كثيرًا عن طلب الحديث.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الإمام البخاري والتقليل من مكانته العلمية الرفيعة، تمهيدًا للطعن في جامعه الصحيح.

(1) http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-01-0140

والجواب:

الإمام البخاري ليس فارسي الأصل، وإنما هو من بلاد بخارى على نهر جيحون، تعلم العربية، وأتقن فروعها، وقد اشترط في المحدث الكامل أن يكون متقنًا للكتابة واللغة والصرف والنحو؛ فكيف يشترط في المحدث شروطًا ليست متوافرة فيه؟! ثم إنه لا مشاحة في أن يكون حملة العلم في الإسلام أكثرهم من العجم.

لقد ألهم الإمام البخاري حفظ الحديث منذ صباه، ثم رحل في طلبه إلى جميع الأمصار، حتى حاز قصب السبق، وتبوأ -عن جدارة- مركز الصدارة في علم الحديث والأثر، فكان إمام هذا الشأن، والمقتدى به فيه، والمعول على كتابه بين أهل الإسلام، وقد شهد بذلك شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده.

التفصيل:

أولًا: جنسية "الإمام البخاري" لا تمنع إتقانه:

إن الإمام البخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم، ولكنه عرف واشتهر بنسبته إلى بلده "بخارى"، وتردد ذكره بهذه النسبة أكثر من ألف عام، والأمة كلها -شرقًا وغربًا- تعرفه بهذه النسبة.

وعليه: فإن كل إنسان له رأيه فيما يعرف به ويشتهر، فهذا يحب أن يشتهر باسمه، وآخر يحب أن يشتهر بلقب كذا، وثالث يحب أن يعرف

بكنية كذا، ورابع يحب أن يشتهر بنسبة كذا، والإمام البخاري قد عرف واشتهر بنسبته إلى بلده، ولم ينسب إلى جده "بردزبه" كما يزعمون.

وأعتقد أنه لو نسب إلى جده "بردزبه" لاستشكلوا أيضًا، وقالوا: هذه كلمة غير عربية، وقالوا... وقالوا...، وهم في ذلك كما قال القائل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة
ولكن عين السخط تبدي المساويا

وبعد؛ فأي شبهة في نسبة البخاري إلى بلده؟ وما سر حرصهم على تسميته بـ"بردزبه"؟

لا نرى إلا أنهم يريدون إهمال نسبته التي اشتهر بها، والتي صارت فخرًا لبلده، وعلمًا على أصح الكتب بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وهو "صحيح البخاري". إنهم يريدون طمس الحقائق بتغيير اسم البخاري الذي اشتهر به وذاع، حتى صارت كلمة البخاري أشهر من اسمه "محمد بن إسماعيل"، وفرق كبير بين ما لو قلنا: هذا الحديث أخرجه محمد بن إسماعيل، وقلنا: أخرجه البخاري، فالثاني له كل الثقة في نفسية كل المسلمين، أما الأول فلا يعرفه إلا القلة من المسلمين.

ونضيف إلى ما سبق أن "البخاري" اسمه وأسماء آبائه لها دلالتها الطيبة، فقد كانت أسماؤهم بلغتهم، فلما أسلموا أصبحت أسماؤهم عربية إسلامية، فجده "بردزبه" آخر الأسماء التي بلغة بخارى، وكان على دين قومه، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي، وأتى بخارى

فنسب إليه نسبة ولاء. ثم "المغيرة" اسم عربي، ثم إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم محمد. وهكذا تحولت التسمية من لغة بلدهم بخارى إلى اللغة العربية، بل إلى أسماء إسلامية، مما يدل على حبهم للإسلام واعتزازهم به؛ فهل يحق لمدع أن يزعم أن البخاري اسمه "بردزبه"؟!

إن الإمام البخاري ليس فارسيًّا كما يزعمون، وإنما هو من بلاد بخارى على نهر جيحون من بلاد ما وراء النهر، وبخارى الآن من بلاد جمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطي، وقد دخل أهل بخارى الإسلام في أول خلافة يزيد بن معاوية (٦١ هـ)، فتحها سلم بن زياد مع مدن أخرى حولها، وأحبّ أهلها الإسلام، وبذلوا الكثير في نصرته، وشاع العلم وذاع في هذه البلاد، ونبغ فيها كثير من أئمة الإسلام، تعلموا وعلموا.

ولا شك أن العربية انتشرت سريعًا في هذه البلاد المفتوحة بسبب كثرة العرب الذين استقروا بها بعد فتحها، وحاجة أصحاب هذه البلاد إلى معرفة العربية لغة دينهم الجديد، فالعربية لغة، وليست عروقًا، فكل من نطق بالعربية؛ فهو عربي، والبخاري من مجتمع يتكلم العربية، ويعتنق الإسلام، وكان من البارعين فيها العالمين بمداخلها ومخارجها.

واختلاف الجنسية أو اللغة لا يعوق عن تعلم اللغة العربية، فإن العربية قد برع فيها كثير من غير أهلها، وكذلك الإنجليزية والفرنسية، وعندنا سيبويه الذي يُعد أول من ألف في النحو العربي، وقعد له؛ فارسي الأصل، وليس عربيًّا، فقد تعلم العربية، وأجاد فيها، فما

الإشكال في إجادة البخاري للعربية؟!

وقد ثبت أن البخاري كان له باع طويل في اللغة العربية أتقنها، وأحسن فيها، وهذا ما ساعده على حفظ الحديث منذ صغر سنه، ولم يدخل في هذا العلم إلا بعد إتقان اللغة وفروعها، ومما يدل على ذلك ما رُوي عنه أنه قال لرجل سأله أن يعلمه الحديث: "يا بني لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده، والوقوف على مقاديره، فقال له: عرفني حدود ما قصدت له، ومقادير ما سألتك عنه، قال: اعلم أن الرجل لا يصير محدثًا كاملًا في حديثه إلا بعد أن يتيقن من معرفة الكتابة، واللغة والصرف، والنحو".

أيعقل أن يحدد هذا الرجل شروط العلم بالحديث بتلك الصورة التي ذكرها، ولا يكون عالـمًا بها؟!

وكيف يوصف البخاري بأنه لم يتمكن من الحديث، وقد كان والده من المحدثين، وهذا يتضح من قول ابن حبان في كتابه "الثقات": "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن، يروي عن مالك، وحماد بن زيد، روى عنه العراقيون".

وذكره البخاري في التاريخ الكبير فقال: "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن، رأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكًا".

وقال ابن حجر: "روى عن حماد بن زيد، وابن المبارك، وروى عنه يحيى بن جعفر البيكندي وغيره، ذكر ولده عنه ما يدل على أنه كان من الصالحين".

فإذا كان والده أحد المحدثين والرواة؛ فكيف يكون حاله؟! لابد أنه تربى ونشأ في هذه الأسرة الدينية، التي اهتمت بحفظ سنة رسول الله ﷺ، ولابد لحافظ السنة أن يكون ملمًّا بالعربية وأصولها.

لقد أتاح الإسلام لكل المجتمعات التي دخلها أن يتغلغل أصحابها داخل الدولة الإسلامية، ويغترفوا من بحار علومها؛ لذلك وجدنا علماء من بلاد شتى نبغوا وبرعوا في علوم مختلفة كابن فارس، والزجاج، والمبرد، وأبي حنيفة، والترمذي، والزمخشري، وسيبويه وغيرهم.

إن العبرة ليست بالأصل العربي، أو الأعجمي، ولكن العبرة بالاجتهاد والعمل.

وبالنظر إلى ما سبق يتضح لنا أن الإمام البخاري لم يكن عربيًّا، إنما كان أعجميًّا، كما هو الحال في أكثر حملة العلم في الإسلام، ولكنه مع ذلك قد ألمَّ بالعربية وعلومها؛ حتى بلغ فيها مبلغًا عظيمًا، استطاع من خلاله أن يبحر في علم الحديث حتى كان إمام أهله، وأمير المؤمنين فيه بلا منازع، وقد اتضح ذلك من إجماع الأمة على مكانته العالية في الحديث.

ثم إنه لا مشاحّة في أن يكون حملة العلم في الإسلام أكثرهم من

العجم، وفي ذلك يقول حاجي خليفة في "كشف الظنون": "وذلك من الغريب الواقع؛ لأن علماء الملة الإسلامية في العلوم الشرعية والعقلية أكثرهم من العجم إلا في القليل النادر، وإن كان منهم العربي في نسبته، فهو أعجمي في لغته، والسبب في ذلك أن الملة في أولها لم يكن فيها علم، ولا صناعة لمقتضى أحوال البداوة، وإنما أحكام الشريعة كان الرجال ينقلونها في صدورهم، وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه، والقوم يومئذٍ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتدوين، ولا دعتهم إليه حاجة إلى آخر عصر التابعين، وكان يسمون المختصين بحمل ذلك ونقله (القراء)، فهم قراء لكتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والسنة المأثورة التي هي في غالب موارده تفسير له وشرح.

فلما بعد النقل من لدن دولة الرشيد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية، وتقييد الحديث مخافة ضياعه، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الرواة، ثم كثر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة، وفسد مع ذلك اللسان، فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية، وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات في الاستنباط والتنظير والقياس، واحتاجت إلى علوم أخرى هي وسائل لها؛ كقوانين العربية، وقوانين الاستنباط، والقياس، والذبِّ عن العقائد بالأدلة، فصارت هذه الأمور كلها علومًا محتاجة إلى التعليم، فاندرجت في جملة الصنائع، والعرب أبعد الناس عنها. فصارت العلوم لذلك حضرية والحضر هم العجم، أو من في معناهم؛ لأن أهل الحواضر تبع للعجم في الحضارة وأحوالها

من الصنائع والحرف؛ لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس.

فكان صاحب صناعة النحو سيبويه، والفارسي، والزجاج كلهم عجم في أنسابهم، اكتسبوا اللسان العربي بمخالطة العرب وصيروه قوانين لمن بعدهم، وكذلك حملة الحديث وحفاظه أكثرهم عجم أو مستعجمون باللغة. وكان علماء أصول الفقه كلهم عجمًا، وكذلك حملة أهل الكلام، وأكثر المفسرين، ولم يقم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم.

وأما العرب الذين أدركوا هذه الحضارة، وخرجوا إليها عن البداوة؛ فشغلتهم الرياسة في الدولة العباسية، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم، مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم؛ لكونه من جملة الصنائع، والرؤساء يستنكفون عن الصنائع، وأما العلوم العقلية؛ فلم تظهر في الملة إلا بعد أن تميز حملة العلم ومؤلفوه، واستقر العلم كله صناعةً؛ فاختصت بالعجم، وتركها العرب فلم يحملها إلا المستعربون من العجم".

فلا عيب إذن أن يكون البخاري أعجميًّا أو فارسيًّا؛ إذ قد تفوق على أقرانه من العرب وغيرهم، ولا مشاحة أن يكون أمير المؤمنين في الحديث.

ثانيًا: اهتمام البخاري بطلب العلم ومكانته بين العلماء:

لقد ابتدأ الإمام البخاري طلبه للعلم، وهو في سن مبكرة جدًّا، وكانت همته في ذلك عالية.

ومما يؤكد هذا ما جاء عن أبي حاتم الورَّاق النحوي؛ حيث قال: "قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟

قال: ألهمت حفظ الحديث، وأنا في الكُتّاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت: يا أبا فلان؛ إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم؛ فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلمَّا حججت، رجع أخي، وتخلفت بها في طلب الحديث، فلمَّا طعنت في ثماني عشرة؛ جعلت أصنِّف فضائل الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنَّفت كتاب "التاريخ"؛ إذ ذاك عند

قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: قَلَّ اسم في "التاريخ" إلا وله عندي قصة؛ إلا أني كرهت تطويل الكتاب".

يقول عبد السلام المباركفوري: "وكما أن البخاري أُلهم حفظ الأحاديث منذ العاشرة من عمره، وما زالت هذه الرغبة تنمو وتزداد منه، كذلك كان حريصًا على تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة علل الحديث، والاطلاع على أحوال رواة الحديث، ومعرفة عدالتهم، وضبطهم، وأمانتهم، وصدقهم، ومعيشتهم، ومسكنهم، ومولدهم، ووفياتهم، ولقائهم فيما بينهم، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، ومعرفة اتصالها وانقطاعها، والبلوغ بالفنون الحديثية إلى أسمى مكانتها، واستنباط المسائل من الأحاديث، وجمعها ومقارنتها بالآيات القرآنية.

وخلاصة القول: أن البخاري كان مغرمًا بهذه الأمور منذ البداية، ومع مرور الأيام كانت هذه الأفكار تترسخ في قلبه وتقوى.

ولم يقف طلب العلم عند الإمام البخاري على الكتاب، بل لقد رحل في طلب الحديث إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز، والشام، ومصر".

وعليه؛ فإن تبكير الإمام البخاري في طلب العلم والحديث كانت له أسبابه وعوامله التي أعانت عليه، من ذلك طيب أصله، وأصالة معدنه؛ حيث كان أبوه من كبار المحدثين، وأمه من العابدات الصالحات.

وقبل هذا كله توفيق الله عَزَّوَجَلَّ له وحفظه ورعايته.

وليس هذا فحسب، بل لقد وهب الله عَزَّوَجَلَّ الإمام البخاري قوةً في الحافظة، ونباهةً في الخاطر، وسيلانًا في الذهن، جعلت منه -بفضل الله تعالى- أعلم أهل الأرض بالحديث، وأحفظهم له.

قال محمد بن خميرويه: "سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري".

ويؤكد هذا ما رواه أبو أحمد بن عدي قائلًا: "سمعت عدة مشايخ يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا، وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر

فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر؛ فقال: لا أعرفه، فلم يزل يُلقِ عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب له الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم؛ فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وصوابه كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها؛ فأقر الناس له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل".

فهذا أكبر دليل على تمكّن البخاري من الحديث، وأن أصله الأعجمي لم يقف قطّ أمام إبحاره في هذا العلم كما يدعي هؤلاء.

قال ابن حجر: "هنا يخضع للبخاري، فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه من مرة واحدة.

ولأجل هذا وذاك أثنى العلماء -قديمًا وحديثًا- على الإمام البخاري ثناءً، قلما يبلغه أحد مثله، ونبدأ بثناء شيوخه عليه؛ لأن رأي الشيخ في تلميذه يكون أصح من غيره؛ فهو كثيرًا ما يجد فرصًا لاختبار ذكائه وفهمه وحفظه.

وكان سليمان بن حرب -وهو من شيوخ البخاري- يقول له: "بيِّن لنا غلط شعبة".

ولم يقف الثناء على الإمام البخاري عند شيوخه وأقرانه ومعاصريه، بل امتد الثناء عليه إلى المتأخرين عنه، فقد قال الحافظ ابن حجر: "لو فتحت باب ثناء الأئمة عليه -أي: البخاري- ممن تأخر عن عصره، لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، ذاك بحر لا ساحل له".

ويقول عبد السلام المباركفوري: "والحق أن الاستدلال على تبحّر إمام المحدثين في العلم، وذكائه، وقوة اجتهاده، وسيلان ذهنه؛ بأقوال المتأخرين؛ كرفع السراج أمام الشمس.

قال السبكي:

علا عن المدح حتى ما يزان به كأنما المدح من مقداره يضع".

وعن صحيحه قال الذهبي: "وأما جامع البخاري الصحيح؛ فأجلّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: وهو أعلى في وقتنا هذا إسنادًا للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلوِّ سماعه؛ فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ؛ لما ضاعت رحلته".

وقال الحافظ ابن كثير: "وكتابه الصحيح يستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحّة ما فيه أهل الإسلام".

وقال أبو حامد الأعمش: "سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل فقبَّل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين! وسيد المحدثين! وطبيب الحديث في علله".

وقال أبو جعفر العقيلي: "لما صنف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.. وغيرهم؛ فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث".

قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة".

وقال الحاكم أبو أحمد: "رحم الله محمد بن إسماعيل الإمام؛ فإنه الذي ألف الأصول وبيَّن للناس، وكل من عمل بعده؛ فإنما أخذه من كتابه".

وروى الخطيب البغدادي بإسناده أن علي بن حُجْر قال: "أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة الرازي بالري، ومحمد بن إسماعيل ببخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم".

ويقول المباركفوري: "لا يوجد مكان على وجه الأرض وصل إليه الإسلام إلا ونجد "صحيح البخاري" فيه، وهذا الكتاب المبارك من أهم وأبرز الأمور التي دعت الأمة الإسلامية؛ إلى تلقيب الإمام البخاري بـ: إمام المحدثين، وأمير المؤمنين في الحديث، ولم يحصل قط وعلى امتداد التاريخ الإسلامي أن نال أي مصنف لأي محدث، أو أي

مؤلف لأي إمام ولا فقيه من المتقدمين أو المتأخرين؛ ما ناله هذا الكتاب من الفضل والقبول لدى الأمة".

والحاصل هنا أن هذه الدرجة الرفيعة التي وصل إليها البخاري في الحديث، وهذه الشهادات التي شهد بها القاصي والداني، والقديم والحديث من العلماء الثقات، أكبر دليل على أن كونه غير عربي؛ لم يؤثر ألبتة في تمكنه من هذا العلم، وذلك بعد إتقانه التام للغة القرآن والحديث.

فهل بعد هذا يحق لأحد أن يقول: إن عجمة الإمام البخاري أثرت في طلبه للحديث وتمكنه فيه؟!

الخلاصة:

الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى كان أعجميًّا؛ لكنه لم يكن فارسيًّا، وهذا خطأ في النسبة من هؤلاء المشككين، وهو يدل على عدم علمهم بالحقائق التاريخية؛ إذ كان من بخارى؛ من بلاد ما وراء النهر، ومع هذه العجمة؛ فإنه تعلم العربية وأتقنها، حتى كأنه من أهلها، فلا يضيره كونه أعجميًّا.

إن مما يدل على إتقان البخاري للعربية أنه اشترط في المحدث الكامل أن يتقن الكتابة واللغة والصرف والنحو، فكيف يشترط شروطًا ليست متوافرة فيه، وهو إمام الحديث وأمير المؤمنين فيه؟!

لقد ألهم الله عَزَّوَجَلَّ الإمام البخاري حفظ الحديث في سن مبكرة، فتتلمذ على سائر محدثي الأمصار، ثم رحل إلى مكة لقضاء فريضة الحج،

وظل بها حتى أتقن علم الحديث والتاريخ، وكان الإمام البخاري مغرمًا بعلم الحديث وعلله وأسانيده منذ صباه، فحدث عن ألف وثمانين شيخًا من شيوخ الحديث.

تربى الإمام البخاري في أسرة ترعى العلم؛ فأبوه كان من كبار المحدثين، وقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، وأمه كانت من العابدات الصالحات.

لقد شهد شيوخ البخاري وأقرانه ومعاصروه، ومن جاء بعده؛ بتفرده وإمامته في الحديث، وما يتعلق به، وأثنوا عليه ثناء قلّما يبلغ أحد مثله.

كان أكثر حملة العلم في الإسلام من العجم، فلم تؤثر أعجميتهم في تقدمهم في مجالات مختلفة في النحو والبلاغة والأدب والفقه والحديث، بل إنهم قعدوا لهذه العلوم.

إذاً؛ فليس البخاري بدعًا في ذلك، بل كان كغيره من غير العرب الذين أبدعوا في هذا الفن من فنون العلم، وأجاد فيه حتى أصبح علمًا شامخًا، وإمامًا متَّبعًا[1].

(1) http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-01-0135

شبهة تعسّر جمع الإمام البخاريّ لأحاديث الصّحيح من ستّمائة ألف رواية في ستّ عشرة سنةً.

والجواب:

أنّ هذا الأمر (جمع أحاديث الصّحيح من ستّمائة ألف رواية) من دلائل ذكائه، وقوّة ذاكرته، وكثرة محفوظاته، وهذا ما شهد له به شيوخه وأقرانه.

إنّ البخاريّ ما بلغ تلك المنزلة الرّفيعة إلّا لأسباب؛ منها: نقاء سيرته، وصفاء سريرته، وما حباه الله تعالى من قوّة الحفظ، وما تميّز به من النّبوغ المبكّر، والذّكاء المفرط.

إنّ فهم طريقة المحدّثين في عدّ الحديث ترفع الإشكال في ذكر هذا العدد الضّخم؛ فعدّ الحديث عندهم إنّما هو بحساب كلّ سند، وطريق مختلف[1].

البخاريّ ليس معصومًا؛ فلا يصحّ وصف جميع أحاديثه بالصحّة:

والجواب:

أنّ أهل السّنّة لا يوجبون عصمةً لغير الأنبياء والرّسل، وهذا أمرٌ متّفقٌ عليه عندهم.

إنّ علماء الفنّ حين حكموا بالصحّة على أحاديث البخاريّ لم يحكموا

(1) https://dorar.net/article

بذلك من منطلق عصمة البخاريّ؛ فإنّ هذا لم يقله أحدٌ، بل حكموا بصحّة أحاديث الصّحيح لأسباب؛ منها: إجماع العلماء على إمامة البخاريّ، والاعتراف بتقدّمه في هذا الفنّ، وإجماعهم على صحّة أحاديث "صحيح البخاري"، ووجوب العمل بما فيه.

إنّ عدم عصمة الإنسان لا يستلزم بالضّرورة؛ وقوع الخطأ منه في كلّ عمل، هذا من حيث الافتراض العقليّ، ويصدّقه الواقع حيث جزم جماهير العلماء بوقوع الإجماع على صحّة أحاديثه.

إنه لو فرض وقوع الخطأ في أيّ عمل بشريّ؛ فإنّ للخطأ وجوهًا؛ فقد تكون أحاديث الكتاب صحيحةً ثابتةً، ويقع النّقص والخطأ في ترتيب الكتاب، أو تراجم أبوابه مثلًا[1].

وجود إسرائيليات في الصّحيح؛ ممّا يرويه مسلمة أهل الكتاب:

والجواب:

أنّ العلماء قسّموا الأخبار المرويّة عن أهل الكتاب ثلاثة أقسام:

- ما علمنا صحّته بشهادة شرعنا، فهذا لازم القبول.
- ما علمنا كذبه بما عندنا ممّا يخالفه، فهذا باطلٌ يجب ردّه.
- وما هو مسكوتٌ عنه لا يعلم صدقه ولا كذبه، فمثل هذا لا نؤمن به ولا نكذّبه، وتجوز حكايته.

(١) المصدر السابق.

فيُعلم من هذا أنه لا ينكر موافقة الوحي المنزّل على النبي ﷺ لما هو موجودٌ عند أهل الكتاب.

إنّ الصّحابة وأئمّة التابعين كانوا أصدق الناس لسانًا، وأنقى الأمّة قلوبًا، ولازم هذه الشّبهة الطّعن فيهم وتكذيبهم.

إنّ في ذلك تسفيهًا لجميع علماء الحديث وأئمّة السّلف؛ حين راجت عليهم تلك المرويّات، واختلطت بالحديث النبوي، وعجزوا عن تمييزها، بينما يزعم هؤلاء المتأخّرون -الأقلّ معرفةً ودرايةً، وفهمًا وديانةً- أنهم تمكّنوا من ذلك، وميّزوا ونقدوا![1].

تأثّره بالسّلطة في قلّة الرّواية عن أهل البيت:

والجواب:

أنّ المعروف من سيرة الإمام البخاريّ قلّة اختلاطه بالناس، وترك غشيان أبواب الخلفاء، وعدم الدّخول على الولاة.

إنّ الإمام البخاريّ أخرج في صحيحه روايات كثيرةً من مرويّات أهل البيت (الحسين بن عليّ، عليّ بن الحسين زين العابدين، محمّد بن عليّ أبو جعفر الهاشميّ، محمّد بن عمرو بن الحسن الهاشميّ).

إنّ البخاريّ خصّص في صحيحه أبوابًا في مناقب أهل البيت، وذكر فيها الأحاديث الواردة في فضائل عليّ بن أبي طالب وغيره.

(١) المصدر السابق.

كذلك روى البخاريّ لعدد من الرّواة من موالي أهل البيت؛ ممّا يدلّ على عدم تأثّره بالسّلطة[1].

شبهة وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحةً:

والجواب:

أنه لا يمكن وقوع تعارض حقيقي بين الأحاديث الصحيحة بحال، وإذا وجد حديثٌ يتعارض في ظاهره مع حديث آخر؛ فإنّ مردّ ذلك قصور فهم الناظر وإدراكه.

إنّ العلماء مقرّونٌ بوجود نوع تعارض بين الأحاديث الصحيحة، وهذا التعارض يقع بين الناسخ والمنسوخ، وبين الخاص والعام، والمطلق والمقيّد.

إنّ العلماء قد وضعوا قواعد عامةً في التعامل مع نصوص الأحاديث المتعارضة في الظاهر؛ منها:

إذا أمكن معرفة الناسخ والمنسوخ؛ وجب المصير إلى الأخذ بالناسخ.

إذا لم يمكن الوقوف على الناسخ؛ فيعمل بالجمع بين الدليلين.

إذا لم يمكن الجمع عُدِل إلى الترجيح؛ فإنّه يندر في الأدلّة الشرعية وجود دليلين متعارضين تعذّر العلم بالنسخ فيهما، أو تعذّر الجمع، وإذا

(١) المصدر السابق.

وقع؛ فلا يعدم المجتهد سبيلًا للتّرجيح بينهما[1].

شبهة إتهام الإمام البخاري بالتجسيم:

حيث قال: ويظهر من خلال صحيحه أنه يميل إلى التجسيم، وهذا واضح في كثرة الأحاديث التي يوردها ككشف ربنا عن ساقه، وأحاديث الرؤية وغيرها[2].

والجواب:

هناك أصول وقواعد في باب الأسماء والصفات لدى أهل السنة والجماعة؛ استقوها من الكتاب والسنة، وهي:

١- القاعدة العامة أن السلف يثبتون ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] (''العقيدة الواسطية''، طبعة أضواء السلف ٥٩).

٢- أن الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فنفى سبحانه عن نفسه المثيل والشبيه، وأثبت لنفسه صفتي السمع والبصر.

إن من اتهم البخاري بأنه يميل إلى التجسيم فيلزم عليه أن يكون الرسول ﷺ مجسمًا؛ لأن هذه الأحاديث رويت عنه، وهذا لازم خطير.

---

(١) المصدر السابق.

(2) http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=4195

الخاتمة

وبعد؛ فهذه بعض الشبهات التي أثيرت -ولا تزال- حول الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصحيحه، وهناك أخرى لم نوردها طلبًا للاختصار، ولسهولة الوصول إليها في مظانها.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحتويات

مقدمة ٤

بين يدي الكتاب ٥

ترجمة الإمام البخاري ٦

شيوخه وتلاميذه: ٦

الجد في تحصيل العلم: ٧

ورعه: ٧

قوة حفظه وذاكرته: ٨

طلبه للحديث: ٩

رحلته في طلب العلم: ٩

تفوقه على أقرانه في الحديث: ١٠

من كلمات البخاري: ١١

مصنفاته: ١٢

وفاته: ١٤

من أقوال العلماء في الإمام البخاري ١٥

"صحيح البخاري" في كلمات العلماء ١٧
شبهات وردود حول "صحيح البخاري" ١٩
توطئة ١٩
شبهة وجود رواة جرحهم البخاري، وأخرج لهم في صحيحهِ: ٢٤
شبهة وجود روايات ضعيفة في "صحيح البخاري": ٢٦
شبهة أن الحديث المعلق يدخل ضمن الأحاديث المردودة ٣١
شبهة فقدان أصل "صحيح البخاري": ٤٠
انتقاد أحاديث ورجال الصحيحين: ٤٠
هل مات البخاري قبل أن يبيض صحيحه؟! ٥٦
تقطيع البخاري للحديث: ٦٠
البخاري ومسلم والإفراط في الطائفية: ٦٣
بين البخاري والذهلي: ٦٦
موقف أبي زرعة من الصحيحين: ٦٨
بين البخاري وابن المديني: ٧٠
النووي وصحيح مسلم: ٧١
الذهبي و"صحيح البخاري": ٧٤
اتهام البخاري بقصر نظره في نقد الحديث: ٧٦
الخلاصة: ٨٧
ادعاء أن البخاري كان يصرف الأحاديث عن حقيقتها: ٨٩

ادعاء أن فارسية البخاري أعاقت تمكنه في الحديث: ٩٨
شبهة تعسّر جمع الإمام البخاريّ لأحاديث الصّحيح من ستّمائة ألف. .. ١١٤
البخاريّ ليس معصومًا؛ فلا يصحّ وصف جميع أحاديثه بالصحّة: ١١٤
وجود إسرائيليات في الصّحيح؛ ممّا يرويه مسلمة أهل الكتاب: ١١٥
تأثّره بالسّلطة في قلّة الرّواية عن أهل البيت: ١١٦
شبهة وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحةً: ١١٧
شبهة إتهام الإمام البخاري بالتجسيم: ١١٨
الخاتمة ١١٩
المحتويات ١٢٠

الجامع المسند الصحيح المختصر

من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

يقول الإمام النووي : اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول. وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة. وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

وقال الإمام النسائي : ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

وقال الذهبي : وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى.

وقال العلامة أحمد محمد شاكر : الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها. ليس في واحد منها مطعن أو ضعف. وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث. على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها. فلا يهولنك إرجاف المرجفين. وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة. والله الهادي إلى سواء السبيل.

رحماء بينهم
جمعية الآل والأصحاب
آل البيت والصحابة محبة وقرابة
مملكة البحرين

للتواصل والدعم الخيري
هاتف: ١٧٧٧٤٠٠١ ٠٠٩٧٣
فاكس: ١٧٧٦٤٧٨٧ ٠٠٩٧٣
الدعم من خلال البوابة الإلكترونية في الموقع
www.aal-alashab.net

بنك البحرين الإسلامي 100000111271
IBAN:BH18 BIBB00100000111271
بنك الإثمار 507030096880011
IBAN:BH76 FIBH07030096880011
aal-alashab